

## احتفال الذوق

القصر البلدي - الذوق - 2002/12/29

لمناسبة المئوية الأولى للرئيس الراحل فؤاد شهاب، أقيم للمناسبة مهرجاناً خطابياً في القصر البلدي في زوق مكاييل، يوم الأحد 2002/12/29، وذلك برعاية رئيس الجمهورية العماد اميل لحود. تكلم في هذا المهرجان كل من: رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني النائب والوزير طلال أرسلان، الوزير والنائب السابق رفيق شاهين، أمين عام وزارة الخارجية السابق السفير فؤاد الترك، المطران خليل أبي نادر ممثلاً غبطة البطريرك الماروني الكردينال مار نصر الله بطرس صفير، العميد الركن بيارو سليمان ممثلاً قائد الجيش العماد ميشال سليمان وختاماً قصيدة للشاعر عصام زغيب. عرّيف الحفلة كان المحامي مجيد مسعد.

بعد النشيد الوطني اللبناني كانت كلمة لعريّف الحفل المحامي مجيد مسعد،

بعدها ألقى الوزير الأمير طلال أرسلان كلمة اعتبر فيها "أن وجودنا اليوم في مئوية الرئيس اللواء فؤاد شهاب ليست إلا للتأكيد على ان الراحل يسكن ضمير الوطن وان احترامنا لمن لم تجمعنا به بعض محطات السياسة في تاريخنا الوطني، لا يبنى على تحالفات ظرفية ولا على خلفيات سياسية، لأننا نختلف في السياسة مع الخصم لكننا نحترمه، خصوصاً عندما تكون المصلحة الوطنية هدفاً له. ونحن وإن مرّ بنا التاريخ على تمايز في التحالف ومواجهة في وجهات النظر، فلا يسعنا إلا ان نحترم نظافة كف الرئيس اللواء فؤاد شهاب ونوليه التقدير لأن الرئيس شهاب لا يقاس على قاعدة معنا او ضدنا بل على قاعدة انه مع لبنان ووحدة أرضه وشعبه وسيادته واستقلاله وهذا ما تقانى الرئيس شهاب في الذود عنه في قيادة الجيش ورئاسة الجمهورية وحتى آخر لحظة من حياته.

أضاف إرسلان: "وإذا كانت الشهابية قد أفلحت في إحلال صيغة إصلاحية ومؤسسية في الإدارة العامة وفي التنمية وفي توسيع هامش المشاركة البرلمانية وفي اعتماد الاعتدال والتوازن في التعامل مع الظاهرة الناصرية، فإن استكمال هذه الأطر الإصلاحية توقف إثر حرب 76. ولا يجب ان ننسى انه في خضم هذه البراكين الداخلية منها والخارجية، فقد نجح العهد الشهابي في سن قانون للانتخابات البلدية غير مبني على التوزيع الطائفي، كما اجرى انتخابات بلدية عام 1963 انتظر لبنان 35 سنة قبل ان يقدم عليها من جديد. وبالرغم من انه لم يوفّق في وضع قانون الانتخابات النيابية خارج المعادلة الطائفية، فإنه يسبقنا بثلاثين سنة حيث ما زلنا نبحث اليوم عن صيغة قانون للانتخابات نريده مدخلاً للحل السياسي يكبح

الرشوة ويخفّض النفقات الانتخابية ويقوي الروح الحزبية ويكفل العدل والمساواة بين جميع اللبنانيين لندخل زمن الصراع الحضاري على السلطة على أسس سياسية لا زعامية."

وذكر إرسال بالبيان الشهير للرئيس شهاب عام 1970 إثر قراره العزوف عن ترشيح نفسه مرة ثانية لرئاسة الجمهورية، "حيث أعلن حينذاك ان الإصلاح في لبنان مستحيل إلا بالدبابة ولأنه لا يريد الإصلاح بدونها فإنه يعزف عن ترشيح نفسه لو لاية ثانية، ونحن إذ نتأمل اليوم بروية في كلام شهاب هذا، نستنتج ان قيادته للمؤسسة العسكرية وتواصله معها في فترة رئاسته في أطر متعددة جعلته يعتقد ان الدبابة وسيلة بين وسائل الإصلاح في حين اننا نرى ان القضاء على الإصلاح يكون بالدبابة وهذا ما شهدت عليه حروبنا الداخلية في عهد ما قبل الطائف، حيث ظنّ سائقو الدبابات انهم سيسوقون الوطن الى طموحاتهم فسيقوا هم الى اقدارهم وبقي الوطن قدرنا جميعاً".

وتابع إرسال: "يؤخذ على العهد الشهابي وعلى الرئيس فؤاد شهاب انه ضحى بالمصلحين من اجل الإصلاح، فضيّع على عهده ترسيخ المحاولة الإصلاحية وخلق لوبي إصلاحي يحمل مشروعه ويقتم به الطبقة السياسية، وهنا نقول انه مخطئ من يظن ان لبنان يصلحه شخص او يخلصه شخص، فلبنان لا يحكمه إلا التوافق بين مواطنيه ولا يصلحه إلا الميثاق التوافقي، ولا تخلصه إلا الحياة السياسية المبنية على دور الأحزاب.

ولعلنا اليوم وبسبب اختلاف الأزمنة السياسية وبعد الانتقال التاريخي من قطبية مصر الى قطبية سوريا في مواجهة المسائل القومية الكبرى، لعلنا نعيد صياغة سياستنا الخارجية على قواعد استراتيجية ونصيغ تحالفاً مع سوريا هو قوة لنا وقوة لسوريا في زمن كثرت فيه التحديات وأبرزها ما يحدث في العراق وفي فلسطين حيث تمرّ جرافة العولمة باسم أو هام الديمقراطية، على أنظمة تهددها بالزوال، لغايات نفطية وجيو - سياسية تبدأ من بوابة ما يخطط للعراق وتقسيمه، الى تحقيق المشروع "الترانسفيري" الاسرائيلي، الى "كنتنة" المدى العربي إرضاءً لمشروع اسرائيل الكبرى."

وختم إرسال كلامه متمنياً ان تتم قراءة الأفق الشهابي من جديد على انه قادر في المبدأ على ان يجمع بين الانضباط والنظام ودولة القانون والمؤسسات من جهة، وبين الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والفصل بين السلطات من جهة أخرى.

"ويقينا ان العهد برئاسة فخامة الرئيس العماد اميل لحود يخطو بالرغم من الصعوبات التي يواجهها، نحو هذا الأفق بخصوصية وأسلوب حكم نريد له النجاح ونضع في سبيل نهوضه ونجاحه كل إمكانياتنا وذلك استكمالاً لبناء دولة المؤسسات والقانون في لبنان."

بعدها ألقى الوزير والنائب السابق الدكتور رفيق شاهين كلمة تحدث فيها عن "المفهوم السياسي والاجتماعي للأنظمة السياسية المتطورة"، جاء فيها:

كلّنا يعلم بأن الأنظمة السياسية المتطورة والمنبثقة من ارادات الشعوب تركّز دائماً على بناء مجتمع بشروط مميزة كي تؤمن لأبنائها عيشاً كريماً زاخراً بحيث ان المواطن يشعر بأنه عضو فاعل في المجتمع، يفتخر بالعطاء لبلده مقابل ان توفر له الدولة متطلبات حياة كريمة. وكذلك ايضاً في ظل دولة ديمقراطية في مفهومها السياسي المبني على ثوابت النظام البرلماني الحرّ كفصل السلطات وتوازنها بالإضافة الى حرية القول والرأي واحترام حقوق الانسان على ان توازيها في المسيرة نفسها ديمقراطية اجتماعية تكرّس عدالة اقتصادية واجتماعية ترفع من قيمة الانسان والمجتمع ويبعدهما عن كل شيء يقود المواطن الى مراتب التخلف والانحطاط الخلفي لكي يستطيع الانسان الإبداع بتخليه بنشاط حيوي وفكر سليم في بناء مجتمع ومستقبل أفضل.

فهذا المفهوم السياسي والاجتماعي للأنظمة السياسية المتطورة ما حدى بصاحب ذكرى مرور مئة سنة على ولادته ألا وهو المرحوم الرئيس اللواء فؤاد شهاب ان يعتمد خلال حكمه بأن لا قيمة لديمقراطية سياسية متطورة اذا لم ترافقها ديمقراطية اجتماعية تسير جنباً الى جنب في مسيرة بناء "دولة الاستقلال" شعار العهد الشهابي بعدما كانت البلاد ترزح تحت نيران دولة المزرعة منذ الاستقلال.

فما هي يا ترى ميزات دولة الاستقلال التي دمغت شعار العهد الشهابي وميّزته عن بقية العهود؟  
**أولاً:** النهج الشهابي ركّز على بناء المؤسسات وفصل السلطات وتوازنها. فأوجد مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وعزّز دور المحاسبة وغيرها من مؤسسات الرقابة وأعطى مسؤوليها الحصانة المكتملة لكي يبعد السياسة والسياسيين عن الادارة ووضع حدّ لدولة المزرعة والمحسوبيات على حساب "دولة الاستقلال".

**ثانياً:** تمسك النهج الشهابي بالاقتصاد الحرّ ولكن ليس بالاقتصاد الفوضوي. فقد شكّل الرئيس شهاب لجنة عليا من كبار الخبراء في الاقتصاد والمال، (وكان لي شرف رئاستها بصفتي وزيراً للتصميم العام آنذاك). تجتمع أسبوعياً في دارته في جونية لمناقشة ما تتوصّل اليه اللجنة من قرارات لأن الهدف الأساسي كان لتطوير الاقتصاد اللبناني بما فيه أساساً من وضع نظام ضرائبي عادل متطور يأخذ بعين الاعتبار شريحة المجتمع اللبناني بمختلف فئاته وتركيبته الديمغرافية.

**ثالثاً:** ركّز النهج الشهابي على دور وزارة التصميم العام او التخطيط وعلى تعزيزها كما تسمّى في بعض الدول وكان يودّ (لو جدّد للرئيس شهاب) تعزيزها وتطويرها ولكي تكون العامود الفقري في تحديد البرامج الأولوية في تطوير الاقتصاد اللبناني بما يعود بالخير على البلاد والمجتمع.

**رابعاً:** المراسيم الاشتراعية التي صدرت في أول عهده والتي لا تزال في أكثريتها تنظّم شؤون الدولة والمجتمع وفقاً لشعار بناء دولة الاستقلال.

نكتفي ببعض من هذه الثوابت التي تميّز بها العهد الشهابي ولكن اين نحن منها الآن؟ لو قدر للرئيس فؤاد شهاب ورشيد كرامي ان يبقيا حيّين ويرياً ما يجري في المؤسسات والإدارة من ارتكابات وتجاوزات خلافاً لما نصّت عليه المراسيم الاشتراعية التي رعاها الرئيسان في عام 1959 لفضلاً العودة الى دار البقاء حتى "لا عين تقشع ولا قلب يوجع" كما يقول المثل الدارج.

ومما زاد في تصعيد الأمور اندلاع الحرب الطاحنة في لبنان. حرب الآخرين على أرضه لتطيح بكل المؤسسات الدستورية والادارات ولتحلّ محلّها دويلات الميليشيات الى ان قضى الله أمراً كان مفعولاً وانبتقت وثيقة الوفاق الوطني او ما يسمّى بوثيقة الطائف التي كرّست العودة الى المؤسسات وإيجاد المحسوبيات والتركيز على الكفاءات وعلى الإنماء المتوازن. كل هذه الثوابت التي كانت في صلب المراسيم الاشتراعية التي أقرّها العهد الشهابي أيام بناء دولة الاستقلال.

المحزن والمؤسف بأن وثيقة الوفاق الوطني ما بعد الطائف قد حوّرت وشوّهت بحيث أفرغت من مضمونها الحقيقي وحلّت محلّها دولة المزارع بدلاً من المؤسسات، والمحسوبية بدلاً من الكفاءة، والسمسرة والرشوة والفساد بدلاً من الاستقامة والنزاهة والتجرّد لدرجة بأن المواطن أصبح يائساً من بناء دولة بعد ان لمس بأن دولة المؤسسات التي كرّستها وثيقة الوفاق الوطني وقبلها العهد الشهابي قد استبدلت واستعيض عنها بشعارات الطائفية وحتى المذهبية بحيث تكاد ان تقضي على المواطنة الصحيحة والحقّة التي أرادها نواب الطائف الذين ضحووا بالغالي والنفيس للمحافظة على وحدة لبنان وأبنائه فمنهم من قضى نحبه ومهم من أبعد سياسياً ومنهم ينتظر إبعاده ولكن لم يبدلوا من إيمانهم بوطنهم لبنان السيد الحرّ المستقلّ، كما عبّر عنه الزعيم الخالد المرحوم دولة الرئيس رياض الصلح في أول بيان وزاري لأول حكومة استقلال.

فالنظام السياسي نظام دولة المؤسسات الذي ارتضيناه في الطائف قد استبدل بنظام الترويكات والمحاصصة وشوّه وثيقة الوفاق الوطني وأفرغها تماماً من مضامينها لإعادة بناء الدولة وجعل الكثير من

المسؤولين وشريحة كبيرة من اللبنانيين يطالبون اليوم بحوار وطني جديد لبناء وفاق وطني حقيقي يعيد الثقة بلبنان جديد وفضل.

فانطلاقاً من هذا الواقع الأليم تهيب بالسلطة ان تعي مسؤولياتها فتتهيب امام هذا الواقع المرير الذي يعيشه الشعب وتتدارك الأمور قبل استفحالها وقبل ان تقلت من أيديها، لأن جولة الحق هي أقوى من النار في الهشيم، لا ترحم جائراً ولا تخاف مستبداً تتحدى الظلم وتقاوم الباطل فصوت الشعب يعلو ولا يُعلى عليه، ولأن إرادة الشعوب هي الأقوى والأفضل لانتصار الحق وإعلاء كرامة الانسان في تحقيق عيش رغيد يحي عقل الانسان ليندفع في العطاء المبني على العزة والكرامة.

وختاماً لهذه الذكرى اننا إذ نناشد فخامة الرئيس العماد اميل لحود وهو المؤتمن على الدستور ان يطبق خطابه القسم بحذافيره الذي أعلنه في المجلس النيابي ويرفع سيف "دوموكليس" وينزله في حق كل من تسوله نفسه مخالفة القوانين وذلك وفقاً للمادة 49 من الدستور التي تكرر رئيس الجمهورية كرئيس للدولة يسهر على احترام الدستور خاصة بعدما استعاد لبنان بعضاً من دوره الريادي في عهده وعززه بانعقاد مؤتمرين مهمين هما القمة العربية وقمة الدول الفرنكوفونية وتحرير أرضه من العدو الصهيوني.

"فخامة الرئيس خذ المبادرة ووحد كافة اللبنانيين حولك لأنك أبا للجميع دون تمييز، وعُد بلبنان الى دولة المؤسسات، وإصرارك على تطبيق اتفاقية الطائف ووضع قانون انتخابي عادل متطور يؤدي الى نظام سياسي تتمثل فيه كافة الفئات اللبنانية. وباستطاعتك ان تفعل ذلك يا فخامة الرئيس لأن الشعب الذي اختارك قبل ان ينتخبك المجلس النيابي ستعود اليه بارقة أمل ويصفق لك بقوة ويدخلك تاريخ لبنان من باب الواسع، وكان الله معكم وأخذ بيدكم".

عشتم وعاش لبنان كما أراده صاحب الذكرى فخامة الرئيس اللواء فؤاد شهاب.

بدوره ألقى أمين عام وزارة الخارجية والمغتربين السابق السفير فؤاد الترك الكلمة التالية:

الرجال أصناف، صنف يأتي الى هذا العالم ويذهب، وكأنه لا أتى ولا راح، وصنف يستمد مكانته من لقب أو موقع سياسي يبلغه، وهذا عابر ينتهي تأثيره ونفوذه بانتهاء اللقب والموقع، وصنف يدخل التاريخ، إنما التاريخ الأسود، بظلمه وطغيانه واستبداده واجرامه، فيلعن ويرجم، وصنف يدخل الصفحات الناصعة البهية من التاريخ، بما يبني من قيمة فلسفية أو فكرية أو علمية أو فنية أو أدبية، أو بانجاز وطني أو انساني أو اجتماعي أو انمائي مميز يبقى شاهداً له على الدهر. وهذا هو الصنف الخالد من الرجال.

فالمملك والرؤساء والوزراء والنواب ورجال الحكم والمسؤولية يدخلون ذاكرة الناس وسجل التاريخ بسيرة حياتهم الخاصة، وبما اختزنوا في نفوسهم من قيم، ويقدر ما حققوا من انجازات لوطنهم وللانسانية، وإلا أفلت شمسهم عندما يصبحون في الغياب.

الرئيس الأمير اللواء فؤاد شهاب، كإنسان، وكعسكري، وكحاكم، هو من هذا الصنف الأخير.

اما كإنسان، وبسيرة حياته الشخصية فهو المسلح بالنبالة والمهابة والشيم، الوديع على كبر وشموخ وعفوان، المتضع على أباء وانفة وشهامة، المؤمن، الزاهد، الجلود، الشفاف، العفوي، النقي، النقي، العفيف، الصموت. الساخر الذي يلون أحاديثه بالطرفة أو بنكتة، أحياناً، تولد الكآبة، وهو الذي لم يكن مزهواً بالأضواء، ولا معتزلاً بالمديح والتقريظ، بل كان مبتعداً عن الصخب والديماغوجيا، وعن المدالسة والمداهنة، وعن الإثارة والكلام الرنان، مترفعاً عصياً على الإغراءات، متقشفاً تولّى الرئاسة فقيراً وخرج منها فقيراً، وابتعد عن حياة الترف والرفاه وعن بهرجة السلطة ومظاهر الجاه ومنافع الحكم، تحلّى بصرامة الجندي ووقار الرئيس ورزانة المسؤول ورهافة الإنسان ورقّة القلب والحنان، الى رحابة العقل وسداد الرأي وصلابة الارادة وشدة العزم. وبهذه الصفات والمزايا الشخصية، غدا قدوة ومثالاً للحكام الشرفاء .

أما فؤاد شهاب العسكري وقائد الجيش، فتختصره الوثيقة التي وقّعها مع فريق من رفقاءه في ٢٦ تموز ١٩٤١ وفيها: "نحن نخبة الضباط اللبنانيين نقسم بشرفنا أننا لن نقبل الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت علمه، وكل من يختار منا سبيلاً آخر يعتبر خائناً ويعامل على هذا الأساس".

هذه الوثيقة كافية للدلالة على توجه فؤاد شهاب وتوقه الى الاستقلال وتكوين نواة الجيش اللبناني، أفراداً وأفواجاً وفيالق بعيداً عن السياسة والطائفية، لا ولاء إلا للوطن. فهو مؤسس الجيش وقائده حتى توليه قيادة البلاد. وهو، الى مؤهلاته المهنية، جسّد القيم العسكرية والمناقبية ممّا أكسبه احترام العسكريين ومحبتهم.

في عهده أطلق على المؤسسة العسكرية صفة الصامت الأكبر. وبرزت وطنيتها بعد قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين ورفض العرب هذا القرار، ثم تدخلهم العسكري عام 1٩٤٨، حين شارك لبنان في القتال واحتل جزءاً من الجليل وواجه القوات الاسرائيلية في معركة "المالكية" واستبسل جيشنا واستشهد فيها النقيب محمد زغيب ونفر من جنوده.

رعى القائد وحدة الجيش وأبعده عن الشؤون السياسية والعقائدية وخاصة عامي ١٩5٢ و١٩5٨ حين أخذ النزاع، الى حدّ ما، منحى طائفيّاً.

كان جندياً في المعنيين للدفاع عن حدود الوطن ووحدته، وللدفاع عن الحق والمساواة والعدل والعدالة الاجتماعية.

اما فؤاد شهاب الرئيس والحاكم، فميّز بين رجل الدولة ورجل السياسة، معتبراً ان رجل الدولة ملك للأمة فيما رجل السياسة يعتقد ان الأمة ملك له، وانّ رجل السياسة يفكر في الانتخابات المقبلة فيما رجل الدولة يفكر في الجيل الطالع، وما أكثر السياسيين عندنا. لقد كان يعمل بقول أفلاطون ان الغاية من إقامة الدولة هي السعادة القصوى للجميع وليس لأي طبقة أو فئة معينة.

وكانت تعنى له النعم نعم، واللا لا، والربما ربما، فلا يعد بما لا يستطيع تحقيقه ولا يقول إلا ما هو متمكّن من فعله، وكان قادراً على رؤية جانبيّ كل مسألة حتى يستطيع الاحاطة بها ويحسن التعاطي ازاءها، معه استقامت المفاهيم والقيم، فلم يضعف ولم ييأس أمام توعر المسالك وتعثر الدروب، وكانت له حاسة توقّع الحدث لكي يعرف كيف يتكيّف معه، بوعي فائق وحس عميق.

فؤاد شهاب لم يسعَ الى الرئاسة بل سعت هي اليه، ولم يقع في نشوة السلطة، ولم يفهم السياسة دجلاً ونفاقاً وتكاذباً وهو البعيد عن الخبث والمرآة فما كان رواعاً، ولا كان من الصنف الذي عناه عمر أبو ريشة:

ان خوطبوا كذبوا أو طولبوا غضبوا

أو حوربوا هربوا أو صوحبوا غدروا

على ارائكهم سبحان خالقهم

عاشوا وما شعروا ماتوا وما قبروا

انه رجل المؤسسات، العازم على عصرة الدولة وتحديثها. اليه، كما يعرف القاصي والداني، يعود الفضل في تطوير قوانين الموظفين والوزارات والادارات العامة ومجلس شورى الدولة، وفي انشاء مجالس الرقابة كمجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة وهيئات التأديب وسائر المجالس والادارات التي هدفت الى ابعاد السياسة عن الادارة وضبطها لتحسين اداء الموظف وانتاجه وتحسينه وتحريره من المحسوبة والتبعية والاستزلام، وكذلك مصرف لبنان وقانون النقد والتسليف والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتنظيم المدني ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى والانعاش الاجتماعي والمجلس الوطني للبحوث العلمية والمشروع الأخضر والاهتمام بالريف وايلاء الزراعة

والصناعة والسياحة مساحة واسعة من اهتمامات الدولة، اضافة الى مئات القوانين والمراسيم التي وضعت لبنان على طريق دولة متطورة تجاري العصر.

ورأى الرئيس شهاب ان أساس قواعد الحكم هو إعادة توحيد القلوب بعد أحداث ١٩5٨ المؤلمة تمهيداً لبناء المؤسسات. قام بمحاولة شجاعة وفذة ورائدة لإصلاح الادارة ومعالجة الأوضاع الاجتماعية وتنمية المناطق، واستعان بالعديد من الخبراء وذوي المعرفة والتجربة في الداخل والخارج من أجل تحقيق طموحاته وطموحات شعبه.

لنسمع قوله في عيد الاستقلال عام ١٩٦٢: "ان العمل الانمائي الذي يجري في ميادين الاجتماع والاقتصاد وال عمران يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش وتحقيق العدالة الاجتماعية الى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد تقوم وحدته الوطنية على ايمان كل فرد من المواطنين بالانتماء الكامل الى شعب واحد والولاء الخالص لوطن واحد، ولا تقف عند حدوده تعايش الفئات والتحالف والتآلف في ما بينها فتأخذ، عندئذ، الوحدة الوطنية أسمى معانيها، وتتبعث منها كل قدراتها."

أيها السادة، هذا هو فؤاد شهاب الانسان والضابط والرئيس. اليتيم المنشأ واللبناني العريق. لم يكن بحجم عائلة أو طائفة أو منطقة أو حزب، بل كان بحجم لبنان. كان رجل دولة بكل ما تعني الكلمة من معنى. قاد وطنه باتجاه الاستقرار والنمو والأمان والازدهار. استكمل بناء استقلال الدولة وشاد دعائم دولة الاستقلال.

أيها الحفل الكريم، غادر فؤاد شهاب هذه الأرض الطيبة ليستقرّ في ذاكرة اللبنانيين وليلج التاريخ كواحدٍ من أبرّ أبناء لبنان وكعظيم من كبار رجالاته.

بدوره ألقى ممثل البطريرك الماروني المطران خليل أبي نادر كلمة قال فيها: "انه شرف لي ان أمثّل غبطة أبينا البطريرك الكردينال مار نصر الله بطرس صفير في ذكرى مئوية الرئيس فؤاد شهاب، عظيم رؤساء الوطن في تاريخه الراهن، وسرور عميق في قلبي لما كانت تربطني به المودة الخاصة. خلال إدارته في الجيش، وكان له المؤسس، ومسؤولياته الجماعية المشتركة في رئاسة الجمهورية، كان المحترم الدائم في كلّ أمر وعمل، لروحه الوطنية القدوة والعبرة. خدم الوطن بكل جوارحه. ولم يكن ابداً ذا مصلحة. ايها المسؤولون اليوم، تمتلوا به وليكن لكم، حقاً، في ظروفنا الصعبة مضرب المثل".

أضاف: "في ذكرى الرئيس شهاب المئوية، ما عسانا ان نذكر ونأمل ونرجو، بعد حرب ميليشيات طائفية على أرضنا المقدسة، عملت ما عملت. لم تفارقنا "بعد" بذبولها، بنتائجها، بخسائرها الكبيرة. لكن

لنا محبة شعبنا، بفئاته كافة للوطن الواحد الموحد، لبنان. لنا روح فؤاد شهاب تبعث فينا جميعاً محبة أرتتنا الخالدة، رمز الوطن تاريخاً ومستقبلاً، قائلة لرؤسائنا الحاكمين في السياسة وفي الدين: أعرف إيمانكم بهذا الوطن، ولنا دائماً كلماتكم الوطنية الجامعة في المناسبات. باستطاعتكم، بهذه الروح، وتلبيةً لمشئئة كل شعبنا، ان توحدوا الإرادة والعمل، بعزيمة صادقة، تاركين جانباً المصالح الخاصة وكل ما يسيء الى سمعة لبنان في الداخل وفي عالمه العربي وفي الاغتراب. هي وصية الرئيس شهاب في ذكراه. وانكم لقادرون، ولكم التاريخ كما هو، مثلاً لفؤاد شهاب، لشارل ديغول، للأمير فخر الدين، لصالح الدين الأيوبي، للبطريك الياس الحويك. هي مشورة كل شعبكم المؤمن وإرادته. ولنا عندئذ، لبنان، لا سويسرا الشرق كما يقال، بل جنة على الأرض بمهامه التي سيقوم بها في عالمه العربي وفي كل القارات حيث لنا الاغتراب".

وتابع المطران أبي نادر: "يا حكّامنا، يا رؤساءنا في الدولة وفي الدين، أجل انكم لقادرون لثورة محببة في حاضرنا ولغدنا. ولنا، عندئذ، كما نحلم، طائفة واحدة اسمها لبنان. والعلّي يسمع صلاتنا بارتياح كامل في جامع وكنيسة وخلوة. هو حقاً لبنان الرسالة، لبنان الرئيس فؤاد شهاب، المترفع دائماً عن كل مادة، المثالي في حكمه.

وأخيراً، وللذكرى ايضاً، كلّما نمرّ على أوتوستراد جونييه، من نهر الكلب حتى الزوق حيث نحن الآن، حتى المعاملتين وغزير، فكرنا وخاطرنا، وبخاصة في هذا النهار، لدى الرئيس شهاب الذي أوجده. له الشكر. وللذكرى ايضاً، لنا رأي نقدمه لذوي السلطة الممثلة هنا: على الدولة، بقرار لافت، ان تتباعد لها البناء الذي كان مركزاً لرئاسة الجهورية في زمن الرئيس شهاب، في الذوق ايضاً على الاوتوستراد القريب. فيصبح لدوائر الدولة في كسروان والجبل. ويزيده جمالاً تمثال للرئيس شهاب والشكر للعائلة الشهابية واسمها يبقى في التاريخ".

ثم ألقى ممثل قائد الجيش العماد ميشال سليمان العميد الركن بيارو سليمان كلمة قال فيها: "عندما يعود الزمن الى نفسه، سيقف صامتاً متأملاً امام قائد لمع اسمه كالثهب في سماء مفعمة بالظلام والعواصف، سيقف مذهباً حائراً امام رجل دولة لم يسع يوماً الى السير في ركب التاريخ، بل ان الأخير سعى اليه ورفعته الى مقدم ناصيته الشامخة.

هو القائد والرئيس فؤاد شهاب الذي وصف بالرئيس المجهول والصامت الأكبر بمعانٍ ثلاثة: صمت المزارع المجدّ المنشغل بتأمين لقمة العيش الكريم لأبنائه دون ان ينتظر لنفسه موعد الحصاد، وصمت المسؤول المتألم الذي أراد ان يحمل عن شعبه جرح الوطن وهمومه وصمت المتألم المستشف من

الأعماق طريق الخلاص يوم تشيخ الضمائر وتغيب البصائر في ضباب المصير المجهول". ثم عرض سليمان لمسيرة الرئيس فؤاد شهاب في خدمة الوطن "مع إلتحاقه بالمدرسة الحربية في مدينة دمشق عام 1921، شاباً يافعاً طموحاً مندفعاً في خدمة جيش وطنه الفتى الذي حمل شعلة الاستقلال والتحرير منذ نشأته، ثم انضوى في فرقة الشرق التي كانت اللبنة الأولى في بناء هذا الجيش، يناضل ويتطلع مع رفاقه الى اليوم الذي يتحرر فيه الوطن من الانتداب، ويخدمون بلادهم في ظل دولتهم المستقلة، وهكذا كان في طليعة الأربعين ضابطاً الذين اجتمعوا في زوق مكاييل عام 1941، ووقعوا وثيقة الشرف متعهدين فيها بعدم الخدمة إلا في سبيل لبنان وان تختصر علاقتهم بالحكومة الوطنية ومنها يتلقون الأوامر فقط، رابطين استئناف مهامهم العسكرية بالحصول على وعد قاطع من السلطات الرسمية الفرنسية باستقلال وطنهم، وهذا ما حصل إذ ألقى الجنرال ديغول حينها خطاباً من بيروت وعد فيه بمنح لبنان الاستقلال والسيادة".

أضاف سليمان: "بعد نيل لبنان استقلاله في 22 تشرين الثاني عام 1943 كانت تنتظر الجيش الفتى تحديات ومصاعب جمّة، حيث بدأت وحداته بالانتشار على مساحة الوطن واستلام ما تبقى من ثكنات ومواقع كانت ما تزال تحت سيطرة القوات المنتدبة، وفي تموز عام 1945 عُيّن الزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش بعد ان كان قائداً للواء الخامس، فشرّع بتنشئة ضباطه وأفراده على الفضائل والقيم الوطنية والإنسانية والولاء التام للمؤسسة والوطن وفور إعلان دولة اسرائيل الغاصبة عام 1948، كان الأمر واضحاً للعسكريين بالتصدّي لعدوان العصابات الصهيونية والانتصار لقضايا العرب وخصوصاً قضية الشعب الفلسطيني، فحاض الجيش معارك عدّة أبرزها معركة المالكية الشهيرة حيث تمكّن رغم عدم التكافؤ في ميزان القوى من تحريرها وإحاق الهزيمة بالعدو الاسرائيلي وفكّ الحصار عن الآلاف من جيش الإنقاذ العربي في منطقة الجليل".

وتابع سليمان: "على أثر استقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري عام 1952 أوكلت اليه رئاسة الحكومة الانتقالية وعلى الرغم من دعوات الكثيرين اليه بالترشيح لمنصب الرئاسة إلا انه رفض استغلال سلطته ونفوذه من أجل ذلك، مكرراً امامهم عبارته الشهيرة: "أنا أفعل بما يقوله الكتاب أي الدستور". كما رفض عام 1958 بعد اندلاع أحداث الفتنة ان يزجّ بالجيش في خضمّ حرب أهلية، إيماناً منه بأن الجيش هو لكل الوطن ورمز بقائه ووحدته، وهو الملاذ الأخير الذي يجب ان يبقى بعيداً عن التجاذبات الداخلية. وبهذا جنبّ البلاد أخطاراً ومأساً أشدّ وأفدح من التي حصلت.

ولم يكن طامحاً للترشّح الى منصب رئاسة الجمهورية في العام نفسه لولا الضغوطات الشعبية والإقليمية والدولية التي انهالت عليه ولولا إيمانه العسكري بأن القائد الوفي لا يترك السفينة قبل انتهاء العاصفة، وقد ظنّ الكثيرون في حينه ان عدم تدخل الجيش في الأحداث كان بسبب طموح قائده للوصول

الى سدة الرئاسة وهذا ما حدا به الى تقديم استقالته بعد سنتين ثم رجع عنها تحت تأثير الظروف عينها، مستمراً في خدمة وطنه حتى انتهاء ولايته عام 1964 بعد ان أوصل البلاد الى برّ الأمان مطمئناً الى تحقيق أحلامه في بناء دولة القانون والمؤسسات والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة ووضع أسس وثوابت واضحة في علاقات لبنان العربية والدولية وخصوصاً عندما أرسى العلاقات المميزة والأخوية مع سوريا والعرب عموماً خلال اجتماعه الشهير مع الرئيس جمال عبد الناصر في محلة المصنع.

لكنّ التطورات المستجدة والمتلاحقة جرت على غير ما يشتهي الرئيس للوطن وبعد رحيله عام 1973 عصفت بلبنان عام 1975 أحداث عبثية استمرت لسنوات طويلة هددت الكيان اللبناني بالتفكك والانحيار ولم يتمكن الجيش الذي رعاه من ردع الفتنة لأن دوره الدفاعي والأمني بمفهومه الوطني الشامل بقي مغيباً طوال الأحداث بسبب فقدان القرار السياسي للدولة، غير ان استعادته لدوره والرهان مجدداً على نهوضه، ظلّ حلم المخلصين للبنان الواحد الموحد وهذا ما حصل مع مطلع التسعينات عندما وضع اتفاق الطائف حداً للحرب فعاد حلم الرئيس الراحل يتحقق من خلال تولّي العماد اميل لحود سدة قيادة الجيش وإعادة النهوض بالمؤسسة وتوحيدها وبنائها على اسس وثوابت وطنية جامعة. واستمرّ هذا النهج لاحقاً وترسّخ مع تسلّم العماد ميشال سليمان سدة القيادة في 21 كانون الأول عام 1998 وقد قام الجيش المنتشر في بعض منطقتي الجنوب والبقاع الغربي بتأدية دوره البطولي بدعم المقاومة الوطنية الباسلة والتصدي لاعتداءات العدو الصهيوني، وقدم الشهداء دفاعاً عن الوطن حتى تحقق التحرير واندحر العدو الاسرائيلي عن أرض الجنوب، كما ان انتشاره في الداخل للحفاظ على الأمن والاستقرار مكنّ من انطلاق الحياة السياسية في البلاد عبر إجراء انتخابات نيابية وبلدية وانطلاق مختلف النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية والدينية، كان الجيش خلالها حامياً للحريات على اختلاف أنواعها، حتى عادت الثقة العربية والدولية بلبنان متجسدة بانعقاد القميتين العربية والفرنكوفونية على أرضه".

وختم سليمان القول: "ان الجيش الذي أسسه فؤاد شهاب وطالما كان يحلم بقوته قد جهّز فعلاً وهو مع فخامة الرئيس العماد اميل لحود وفي ظلّ قيادة العماد ميشال سليمان حاضر دائماً للدفاع عن الوطن وضمان أمنه واستقراره وحماية حرية الناس وكراماتهم. في الذكرى المئوية نوجّه لك تحية إكبار وإجلال من المؤسسة التي بنيتها وأعطيتها جهداً وعمرتك ونعاهدك البقاء على قيم الشرف والتضحية والوفاء. فؤاد شهاب الجيش لن ينساك..."

بعدها ألقى الشاعر عصام زغيب، منظّم المهرجان، قصيدة من وحي المناسبة، جاء فيها:

بعدك معنا وعايش فينا بعدك معنا  
منسمع صوتك كل ما حكينا وبتسمعنا  
بعدك بعدك بعدك معنا  
بعدك بعدك كل المعنى.

بعدك عريس القمح  
تلجك حكي بالصيف  
بعدك ضمير الملح  
للعدل خبزك ضيف  
للمجد بعدك رمح  
للحق بعدك سيف.

بعدك أمير العرب  
كاشف سرار العرب  
بتعرف شو يعني بوقتها  
المدفع ضرب  
ومين البقي  
ومين الهرب

بتعرف شو يعني جراس عمبتق  
بتعرف شو يعني النعم  
بتعرف شو يعني اللأ.

والنعم عندك نعم  
واللأ عندك اللأ

بتعرف شو يعني الكذب  
بتعرف شو يعني الحق  
بعدك أمير العرب

معلم... بتضرب ودع  
بتتجم... بتقرا بكفين الجمل  
بتبصر بفنجان عينين العرب.

وبتخبرن شو خبر الفنجان  
الذهب للإنسان  
الإنسان ما بيعبد الذهب  
الإنسان أغلى من الذهب  
وما يواخذوني نصّ حكّام العرب  
بعذك نهج مشوار أول آب  
بعذك وهج والنور ما بيرجع تراب  
وهج نهجك شمس ما بتعرف غياب.

بعذك أرز لبنان  
بيرق كسروان  
بعذك حرف بكتاب  
كتابك الدستور كتابك الإيمان  
كتابك الإنجيل  
كتابك القرآن  
كتابك الإنسان  
بعذك وطن بكتاب  
بعذك فؤاد شهاب.

## ندوة

"حول الفكر السياسي والاجتماعي للرئيس فؤاد شهاب"

قصر الأونيسكو في 2003/10/23

أقامت حلقة الحوار الثقافي ندوة تناول فيها المشاركون الفكر السياسي والاجتماعي للرئيس فؤاد شهاب.

أقيمت الندوة في قاعة المحاضرات في مبنى الأونيسكو في 2003/10/23 وشارك فيها كل من معالي الدكتور جورج قرم، والأستاذ طلال سلمان، والأستاذ سليمان تقي الدين، والأستاذ باسم الجسر، والأستاذ جوزف دوناتو، ومعالي الأستاذ فؤاد السعد. أدار الندوة الدكتور زاهي ناصر.

## كلمة التقديم للدكتور زاهر ناصر:

ما الذي يجمعنا اليوم بالشهابية؟ ما هي الأسباب التي دفعت حلقة الحوار الثقافي لإقامة هذه الندوة حول الفكر السياسي والاجتماعي للرئيس فؤاد شهاب، وقد مضى على ولايته الرئاسية أكثر من خمس وثلاثين سنة؟

لا بد من القول أولاً أننا بحاجة الى إحياء عوامل الأمانة والتقدير والوفاء في ذاكرتنا الوطنية إزاء الرجال الكبار الذين وهبوا حياتهم في سبيل خدمة الوطن، وأسهموا بكل إخلاص وروح المسؤولية العالية في بنائه وتدعم مكانته. ويأتي الرئيس فؤاد شهاب في طليعة هؤلاء الكبار. فقد كان هذا الرجل، في نظر الكثير من اللبنانيين الأمير، والجنرال، واللواء، والمعلم، والقائد، والمنقذ، و"باني دولة الاستقلال"، و"أب الدولة الحديثة في لبنان". وقد كان أيضاً المثال النموذجي للسياسي الذي جمع في شخصه مواصفات رجل الدولة والمبادئ الأخلاقية الراقية. وراعى في حياته فضائل النزاهة، والاستقامة، والبساطة، والتجرد، وحرمة المصلحة العامة. ان الدولة في أيامه كانت فعلاً في يد رجل يسعى صادقاً لتميز البلاد وتقديمها.

ولا بد من القول أيضاً أننا بحاجة الى إعادة التأكيد على الأهمية السياسية والاجتماعية للتجربة الشهابية في تاريخ البلاد، للنظر الى قدرها، والاسترشاد بمبادئها وتوجهاتها، خاصة وان هذه التجربة كانت المحاولة الجدية الأولى منذ الاستقلال التي تستهدف إعادة بناء الوطن، وإيجاد عناصر تماسك اجتماعي ووطني.

اما بالنسبة الى معطيات الفكر السياسي والاجتماعي للرئيس شهاب، تجدر الإشارة الى ان الشهابية ليست عقيدة او أيديولوجيا او ثورة اجتماعية، بل هي نهج إصلاحي معتدل، ورؤيا عملية مستقبلية عصرية، ومجموعة خطط ودراسات، وسلسلة من الإصلاحات والتنظيمات المدنية والإدارية.

لقد عرف الرئيس شهاب ان المشكلة الحقيقية التي ينبغي معالجتها تكمن على مستوى البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي أسهمت في تفكك المجتمع اللبناني، ووسعت الشروخ الطائفية والتفاوتات الاجتماعية

وعلى الرغم من الخلافات والنقاش حول تقييم ما سمي "بالنهج الشهابي"، ومسألة "عسكرة النظام"، و"سياسة التنصت"، والقصور عن تعبئة القوى الاجتماعية لمساندة توجهات العهد، هناك تسليم عام بالوجه التحديثي للشهابية، واعتراف بمنجزاتها المقترنة بالعدالة الاجتماعية، في مجال التنظيمات المدنية، والإصلاحات الإدارية، إضافة الى تنفيذ شبكة عريضة من المشاريع (الإنمائية) العمرانية المتطورة على

قاعدة الإنماء المتوازن، الأمر الذي جعل الناس في المناطق المحرومة تتحمس، ولأول مرة في تاريخ لبنان المعاصر، مشاعر الانتماء الى الوطن.

كيف تبدي الوجه التحديثي للشهابية؟ كيف تمثلت التنظيمات والإصلاحات؟ وأين نحن اليوم منها؟ هل حصل شيء استثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ هل تحققت النتائج المرجوة؟ ماذا بقي من الشهابية؟ سوف يشاركنا في النظر الى الفكر الشهابي، وتحليل هذه التساؤلات، والإجابة عليها مفكرين وباحثين يعملون في أعلى مناصب الشأن العام، او الشأن الإعلامي والسياسي، عايشوا المرحلة الشهابية، او أسهموا في تجسيد توجهاتها، او قاموا بالاسترشاد بمبادئها.

## كلمة معالي الدكتور جورج قرم:

### في التجربة الشهابية

الشهابية مرحلة محورية في حياة لبنان السياسية والاقتصادية الحديثة وبقدر ما نجحت في تحقيق إنجازات وإصلاحات بقدر ما هي أخفقت في حماية لبنان بعد انتهائها من العواصف الإقليمية والأمراض الطائفية التي تتشابك بها. صحيح ان الإصلاح اقتصادي الشهابي أمّن للبنان أطول فترة ازدهار متواصل في تاريخه الحديث، غير ان التراث الشهابي لم يصمد أمام رياح الفتنة الفتاكة التي بدأت تعصف بالبلاد بعد ان أغارت اسرائيل على مطار بيروت في نهاية عام 1968.

والحقيقة ان تفكك الإنجازات الشهابية كان قد بدأ منذ رفض الجنرال تجديد ولايته، وقد قضى عليها تماماً في عهد الرئيس فرنجية. وكما هو معلوم، فإن قوى اجتماعية وسياسية مختلفة تكالبت لإفشال التجربة الشهابية، وهي قوى تمثل تحالف العائلات السياسية التقليدية، المبنية زعاماتها على استغلال الوضع النفساني والمؤسسي الطائفي استغلالاً بشعاً، بأوساط بعض رجال الأعمال المتأثرين بنظرة خاصة الى ماهية ودور الكيان اللبناني في المجال الاقتصادي كمجرد مركز خدماتي للمنطقة، هذا، بالإضافة الى مغالاة بعض الشخصيات اللبنانية التي كانت ترى وجود رجل عسكري على رأس الدولة خطراً داهماً على النظام الديمقراطي في لبنان. فاتهمت الشهابية بأنها قد تؤدي الى نظام اشتراكي في المجال الاقتصادي والى دكتاتورية عسكرية كما في الدول المجاورة. وذهب البعض في معاداته للشهابية الى القول بأنها انحراف خطير، بل انقلاب، على الأسس المعروفة التي أمنت بحبوحه لبنان وحرية،

وبالتالي تميّزه عن غيره من البلدان العربية التي وقعت ضحية الدكتاتوريات والاشتراكية. والرؤية عند هذه القوى المختلفة والمتحالفة ضد الشهابية ان لبنان مجرد بلد خدمات وتجارة ومال يجب ان يحكمه تحالف المال والطائفية والعائلات ذات الواجهة السياسية التقليدية ويجب ألاّ يعلو شأن الدولة ومؤسساتها على هذا التحالف المتجسد فيه الشرعية التاريخية للكيان اللبناني. فعلى الدولة ان تبقى ضعيفة سواء لكي لا تضيق على الحريات العامة في البلاد، وهي في نظرهم مهددة باستمرار جراء تصاعد رياح التيارات الثورية الدكتاتورية والاشتراكية الطابع في المنطقة، ام لكي تبقى الدولة بعيدة عن الاقتصاد ولا تتدخل فيه، فيما يناسب لبنان في نظر المعارضين للشهابية هو نظام الحرية الاقتصادية المطلقة المتجسد في شعار "دع الأمور تجري بدون عقبات والبضائع تمر دون حواجز اي **Laissez faire, Laisser passer**". لكن، فؤاد شهاب لم يرضخ لهذا التحالف في المصالح المادية وفي النظرة السياسية والفلسفية المشتركة الى ماهية وطبيعة الكيان اللبناني. بل بنى المؤسسات وطور الدولة، حفاظاً على الكيان وعلى الاقتصاد في آن معاً، وهذا في جو من الحملات الشعواء التي كانت تشنّ عليه من أوساط التحالف المذكور مستعملة كل أنواع السلاح.

بنى فؤاد شهاب البنك المركزي وأقام المشروع الأخضر لاستصلاح الأراضي الزراعية، إيماناً منه بضرورة تطوير الزراعة وأنشأ مكتب الفاكهة لتأمين جودة المنتجات الزراعية المصدرة، وأقام السدود ومنها بشكل خاص سد القرعون، كما طور مرفأ بيروت بإنشاء الحوض الرابع وإقامة مخازن الحبوب فيه، وأنشأ كذلك مكتب الحرير، إيماناً منه بالإمكانيات الصناعية اللبنانية، طور الجامعة اللبنانية التي أصبحت مركزاً للتفوق في العلوم الدقيقة، كما أنشأ مركز البحوث العلمية حيث نصّ قانون إنشاء المركز على تكريس 1% من إنفاق الدولة المركز. وفي عهد الرئيس شهاب كذلك تمّ تطوير التعليم الرسمي الذي أصبح ينافس التعليم الخاص بكفاءة وجدارة، وتمّ أيضاً في عهده وضع قانون المحاسبة العامة.

ولا حاجة هنا بذكر الإنجازات الميدانية الأخرى العديدة في مجال الطرقات، والكهرباء، والشؤون الاجتماعية، وتنظيم شؤون الإدارات ونظام الخدمة المدنية. فعلاً، ان انجازات العهد الشهابي لهي مذهلة، فقد تمت جميعها في ظرف سنين معدودة، ودون ان تسبب الشهابية أية مديونية داخلية وخارجية تذكر، بل ان الليرة اللبنانية كانت متأقّة يزداد قيمتها بشكل متواصل دون تدخل اصطناعي للبنك المركزي وكانت تعكس قوة الليرة اللبنانية الدفعة الديناميكية الجديدة التي أعطاهها العهد الشهابي القصير الى الاقتصاد اللبناني. وقد ازدهر القطاع المصرفي ازدهاراً كبيراً خلال هذا العهد وتوسع في لبنان وفي الخارج توسعاً هائلاً.

اما علاقات لبنان بجواره العربي، فقد استقرت على علاقات احترام متبادل ولم تحصل أية أزمة تذكر مع أي من جيراننا. فقد أقام العهد الشهابي التوازن الضروري بين انتمائنا العربي وعلاقتنا التاريخية مع الدول الغربية مع إقامة أطيب العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ودور الكتلة الشرقية.

عصر ذهبي مرّ على لبنان، لكن ما يزال بعض اللبنانيين يتكروون له او ينتقدونه بحجج واهية وسطحية، في وقت نعيش فيه اليوم في جحيم مالي ونقدي ومديونية خانقة مقابل إقامة كيلو مترات معدودة من الأوتوسترادات، ونعاني من نقص في توليد الكهرباء رغم الإنفاق المتزايد عليها، كما نعاني أيضاً من عدم توفر المياه النقية للشرب، ومن تلوث البيئة واستغلال وحشي لمواردنا الطبيعية، ومن هجرة العقول والقدرات البشرية الى الخارج، ومن علاقات غير متكافئة مع دول الجوار سياسياً واقتصادياً ومالياً حيث نستجدي المساعدات والقروض الميسرة خشية نظامنا المصرفي الذي يراكم الأرباح الاصطناعية سنة بعد سنة على حساب الخزينة وربحية القطاع الخاص...

اين نحن اليوم، عندما ننظر الى كبار السياسيين وطرق عيشهم، من تواضع الرئيس شهاب ونقشفه في حياته الشخصية رغم إنجازاته الضخمة وعبقريته وإنقاذ البلاد من الفتنة الفتاكة؟ اين نحن من الهيبة والوقار والجو الجدي الذي كان سائداً على عهده في الحياة السياسية كما في الحياة الاقتصادية والمالية؟ ألم يحن وقت التعمق في هذه التجربة الفريدة من نوعها في تاريخ لبنان؟! سنوات قصيرة عمل فيها الرئيس شهاب وفريقه والمجتمع اللبناني ككل، ليلاً ونهاراً، لتأمين نهضة لبنان واستقراره وازدهار كل قطاعاته الإنتاجية. ونجح العهد نجاحاً باهراً إذ برهن عن القدرات اللبنانية الكبيرة في بناء الوطن، رغم كل القوى المعادية محلياً وإقليمياً. عندما تعلو عند الحاكم مصلحة الوطن على أية مصلحة أخرى وعندما يتم ردع القوى المعادية لهذا البناء مع الحفاظ على المؤسسات الدستورية وحرية الرأي، فلا شيء يمكن ان يحول دون نهضة الوطن والمجتمع. لكن اليوم ما نشهده هو تشتت المؤسسات الدستورية وإضعافها والتعدي على مبدأ فصل السلطات وميل الرئاسة الثالثة شلّ الرئاسة الأولى بحجة كرامة طائفة او سوء فهم تعديلات اتفاق الطائف فالיום، أصبح ممنوعاً لعهد ان يقوم بإنجازات وإصلاحات، اذا أراد ذلك، لأنه لم يعد له السلطات الدستورية الكافية لممارسة القيادة العليا للبلاد، وهذا ما لم يعان منه الرئيس فؤاد شهاب. وبدلاً من الاستلهاً من هذه التجربة الرائدة، خاصة بعد خروجنا من هذه الحرب الشعواء، أتى الفريق الذي يحكمنا منذ عام 1993 بحجة إنجاز الإعمار ليكرّس كل الأساليب التي كان الرئيس شهاب قد رفضها في عهده بحزم، وكأن السياسات الإعمارية تجسيد عنيف ومتطرف، بل كاريكاتوري الطابع لممارسات التحالف الذي كان قد وقف في وجه التجربة الشهابية وقطع الطريق على متابعة مسيرتها، ممّا فتح أبواب البلاد على مصراعها امام الفتنة الطائفية الفتاكة وتعمم الفساد في الأخلاق الذي ما نزال نتخبط فيه.

فتحالف الطائفية والمال والعائلات السياسية، التقليدية والجديدة، هو سيد الموقف لتقاسم فتات هذا البلد الحبيب وارتهان مستقبله ومستقبل أجياله القادمة عبر تراكم مديونية هائلة قلّ مثلها في العالم، اذا أخذنا بعين الاعتبار عدد سكان لبنان.

ويتبادر الى الذهن هنا السؤال الأكبر: لماذا لم يبادر الرئيس شهاب الى القضاء على هذا التحالف حفاظاً على مستقبل لبنان؟ ان الرئيس شهاب، بالرغم من كل ما قيل عنه وعن أعمال المكتب الثاني في عهده، كان إنساناً مسالماً، لا يؤمن بأساليب العنف والثورة ولم تكن في نيته فتح السجون او القيام بحملات تجريح مضادة لأعدائه وأعداء نهجه. كان مسالماً، مهذباً ومتواضعاً، رفض ان يمتلكه النرجسية المجنونة بأنه المنفذ الفذّ والفريد، هذه النرجسية التي أصابت العديد من أبطال الحرب اللبنانية المشؤومة وهي ما تزال مسيطرة على ساحتنا السياسية والاقتصادية. رفض كذلك ان يؤسس حزباً سياسياً جماهيرياً. فالرجل عسكري النشأة، منضبط، أبقى ان يفرض نفسه كزعيم سياسي جديد على لبنان ويقضي على التحالف التقليدي. ترك لبنان الى مصيره وفي هذا الموقف ربما نجد نوعاً من الاحترام الفائق او الزائد لحرية اللبنانيين ولو كانت حرية الانتحار كما حصل فعلاً. لم يقدم ايضاً فؤاد شهاب على تفويض البيئة الطائفية للبلاد، عندما كان على أوج حكمه وعهده، بل اكتفى بترشيد وتهذيب النظام الطائفي الموروث من نظام المتصرفية والانتداب والاستقلال. وهذا ايضاً يدل على مدى احترام الرئيس شهاب للكيان اللبناني كما صنعتها الأحداث التاريخية وأهواء اللبنانيين وغير اللبنانيين (من أوروبيين وعثمانيين) منذ أول فتنة طائفية كبرى في القرن التاسع عشر. لذلك كم هي مضحكة ومحنة في ان معاً كل الانتقادات التي ما تزال لسوء الحظ نسمعها على فؤاد شهاب بأنه كان ديكتاتورياً شريراً، جلب على لبنان الانحرافات السياسية والتعديت على الحريات. ويا للسخرية عندما نستذكر ما كانت حقيقية الديكتاتوريات في الدول المجاورة. هل ستأتي فرصة اخرى لتبرز شهابية جديدة تنقذ لبنان من مأساته المتعددة الجوانب؟ ان تجربة الرئيس شهاب تدلّ بما لا لبس فيه ان علينا نحن، أعضاء المجتمع المدني، أصحاب الطموحات الإصلاحية، ان نكون هذا الحزب التغيري الكبير الذي أصبحت البلاد في أمسّ الحاجة اليه. فإذا أردنا ان نحافظ على الحرية والديمقراطية ونتغلب على حالة المديونية الفتاكة، فعلياً ان نجاهد في سبيلها ولا نرمي ثقل المسؤولية على رجل واحد، عسكرياً كان ام مدنياً، فالتغيير عملية جماعية، تتطلب حواراً معمقاً ومواقف جريئة في كل من الأمور الكيانية، طائفة كانت ان اقتصادية ام مالية. وما البحث عن المنقذ من أية جهة أتى، إلا استقالة المجتمع من مسؤوليته في أخذ مصيره بيده لصنع مستقبل أفضل للجيل الشاب والأجيال القادمة.

## كلمة الأستاذ طلال سلمان

### الفكر السياسي والاجتماعي للرئيس فؤاد شهاب

ما أكثر الأمراء وما أقل رجال الدولة بين أصحاب السمو هؤلاء، الذين غالباً ما تفرض مصلحة اللقب إلغاء الدولة بمؤسسات الديمقراطية فيها، وما أكثر الجنرالات وما أقل بناء الدولة بين هؤلاء المزدانة أكتافهم بالسيوف والنجوم الذين أثبتت التجربة ان من تتقل رؤوسهم الأفكار والهموم العامة بينهم قلة نادرة، لا تفتنهم السلطة، كسلطة، وتبقى أقدامهم على أرض الواقع حتى لو طاولت أحلامهم نجوم التمني.

ولقد عرفنا في الوطن العربي أسراباً من الأمراء بالتأسيس، او بالتجنيس او بالتسييس يحولون الدولة الواحدة الى إقطاعيات خاصة، ويتحكمون بالناس ويحتكرون ثروة الأرض بادعاء انهم أخذوهم وأخذوها بالسيف، وبالسيف يحتفظون بها ملكية خاصة، وبالسيف يمنعون "الرعايا" من ان يصيروا "مواطنين"، وبالتالي شركاء في القرار وفي الثروة.

كذلك عرفنا في أنحاء مختلفة من الوطن العربي، وفي لبنان على وجه التحديد، أنماطاً مختلفة من الجنرالات، بينهم المغامر والمقامر، وبينهم المتعشش الى السلطة ولو كلفت البلاد استقرارها وأمنها وأقام عرشه فيها على جبل من الجماجم، وبينهم المكلف من الأجنبي بقلب الحكم الوطني لكي يفتح البلاد للمصالح الأجنبية وعنوانها الأول والأخطر: العدو الإسرائيلي...

فكلنا نتذكر انقلابات قام بها جنرالات لحساب شركات النفط الأجنبية، او لحساب الأحلاف وهي بمضمونها الفعلي اسرائيلية حتى لو كان شعارها إسلامياً، كما عرفنا انقلابات قادها جنرالات بشعارات اشتراكية ثم أعدموا كل رفاقهم الذين شاركوا في التنظيم والإعداد والحركة وتأمين الحكم ليقوموا حكم الفرد الواحد الذي لا شريك له. بالمقابل نستذكر قلة قليلة من الجنرالات تعد على أصابع يد واحدة حركتهم الحماية الوطنية في وجه الهيمنة الأجنبية، وقادت خطواتهم المطامح الشعبية الى الخبز والعدل مع الكرامة، واجتهدوا فنجحوا غالباً، وقصروا احياناً، ولكنهم ثبتوا على إيمانهم بحق أوطانهم في الحرية وبحق مواطنيهم في خير بلادهم، وواجهوا بثبات الضغوط الأجنبية وأطماع أصحاب المصالح الاحتكارية المحلية المرتبطة بشبكة المصالح الغربية، فتكثرت ضدهم كل القوى المعادية للاستقلال الوطني والعدل الاجتماعي والمتحافة - موضوعياً - مع العدو الإسرائيلي، حتى أزعجتهم بإحدى الراحتين: الموت او اليأس او

بكليهما معاً. هل ذكرت الأسماء الثلاثة الباقية، كإضاءات في الذاكرة البطل القومي جمال عبد الناصر الذي ذهب بعد الموت في ذروة انتصاره على اليأس، وثانيهما فؤاد شهاب الذي أخذه اليأس من استكمال التغيير الى الموت، والثالث هو حافظ الأسد الذي سبق اليه الموت اليأس... مع حفظ الفروق في حجم الدور المرتبط بحجم البلد وإمكاناته وطبيعة الظروف والتحديات التي واجهها كل من هؤلاء الراحلين الكبار الذين تركوا بصماتهم على مرحلة كاملة من مراحل تاريخنا الحديث. لم يتسن لي ان أعرف فخامة الأمير اللواء فؤاد شهاب، شخصياً، ولكنني عرفت عنه الكثير بحكم عملي الصحفي، فقد شهدت، كمحرر تحت التمريم، تطور الأحداث الدراماتيكية منذ استشهاد الزميل الكبير نسيب المتني وحتى انفجار ثورة 1958 التي كان بين أسبابها التزوير المسبق للانتخابات النيابية بابتداع قانون انتخابي على المقاس يؤمن إسقاط المعارضة في الداخل طلباً للتجديد، وكذلك الانحراف بالسياسة الخارجية في اتجاه الأحلاف الأجنبية طلباً لحماية الخارج من المد القومي بقيادة جمال عبد الناصر والذي حقق بالإرادة الشعبية العارمة إنجازة التاريخي العظيم، بإقامة أول دولة للوحدة العربية في التاريخ الحديث، ولو أعجزه التلهف الى اختراق المستحيل عن حماية الحلم السني، فأسقطت الدولة ولم تسقط الفكرة بل هي سافرت الى الغد.

وشهدت بطبيعة الحال كيف استقبل الناس انتقال فؤاد شهاب من قيادة الجيش حيث الصمت هو السيد الى السياسة عبر مجلس النواب حيث السيادة للكلمة. ثم انني في أواخر عهده كنت قد تسلمت موقع مدير التحرير في مجلة "الصيد" التي كان يتولاها أستاذنا الراحل سعيد فريحة، والذي شكل مزيجاً فريداً من الناصري - الشهابي - الصلحي الدستوري - العربي بالمعنى الوطني - للكلمة في أوائل الستينات، وكان يرى في فؤاد شهاب مزيجاً من أبطاله جميعاً، وكان يريدنا ان نرى فيه ما يرى. كذلك فقد عرفته أكثر بصفتي مواطناً من منطقة بعلبك - الهرمل التي كانت قبله، ثم عادت بعده، منسية، كأنها سقطت سهواً او أسقطت عمداً من ذاكرة الدولة وأهل الحكم في لبنان، على اختلاف شعاراتهم والادعاءات. واسمحوا لي هنا ان أستعيد واقعة محددة، لأقدمها كشهادة:

ذات عدد من "الصيد" كتبت صورة قلمية عن رحلتي من بيروت الى بلدتي شمسطار في منطقة غربي بعلبك، وكيف تبدأ والطريق تمتد في بحر من الأنوار حتى زحلة - المعلقة، ثم نغرق بعدها مباشرة في بحر الظلمات حتى الحدود السورية في أقصى الشمال الشرقي!.. واستخلصت من هذه الصورة ان "الدولة عوراء". كانت "الصيد" تصدر صباح كل خميس. وعند ظهيرة ذلك الخميس تلقيت اتصالاً ممن لم أكن أعرفه. قال محدثي: أنا فؤاد البزري، مدير التجهيز المائي والكهربائي في وزارة الأشغال (لم تكن الموارد المائية والكهربائية قد صارت وزارة بلا ماء ولا كهرباء ولا طاقة بعد..). لقد قرأت مقالك، وعندني بعض المعلومات التي قد تفيد في تصحيح الصورة، فهل تشرفني بزيارة في مكنتي، بالقرب من كنيسة

مار مخايل في الشياح على الطريق نحو محلة صغير، إذ لا أستطيع ان أحمل الخرائط معي... وذهبت الى الرجل يتقدمني إعجاب بهذا المدير الذي يقرأ، فإذا قرأ تحرك فيه حس المسؤول، ويادر الى التوضيح خدمة للحقيقة وليس لنفسه او لوزيره الهمام. استقبلني بدمائته، وأبلغني بصوته الخافت ان ما كتبتة صحيح حتى اللحظة، ولكنه سيتبدل قريباً، ثم قادني الى غرفة خلف مكتبه تحتل جدرانها خرائط تفصيلية لمناطق لبنان كافة. وضغط فؤاد البزري على زر فإذا الخريطة تشتعل بالنور، واذا اسم بلدتي المغمورة يشع كالنجمة. قال بهدوء: هذه بلدتك، وستنور بعد ثلاثة شهور وأربعة أيام، اما مياه الشفة فلسوف تصلها بتاريخ كذا... وقد كان تصوروا! حددوا تاريخاً ونفذوا فعلاً، بلا شفاعات او مراجعات او رشاوى او ضغوط ممن يشير فيطاع او ممن يحرك الغرائز الطائفية او المذهبية فتلبى طلباته فوراً بذريعة منع الفتنة والحرص على الوحدة الوطنية. ليس الانسان بما يبقى منه للتاريخ، فقط، بل بما يبقى منه في الناس من حوله، وفي الأرض، أرض وطنه والدولة.

وقد اختلف اللبنانيون على فؤاد شهاب في حياته، وكان خلافهم سياسياً، حتى عندما ألبسوا الخلاف لباساً طائفيّاً، ولم يكن ممكناً ان يكسبوا هذه الحرب غير العادلة إلاّ باستخدام أسلحة مسمومة... وهكذا تمّ تزوير طبيعة المواجهة بين نهجين سياسيين متناقضين الى حد التصادم: أولهما نهج وطني، عربي، تقدمي بالمعنى الاجتماعي للكلمة، يرى الوطن كله بمواطنيه جميعاً من أدناه الى أقصاه، بريفه ومدنه، بمزارعه وتجارته وصناعته ومصرفيه، برجاله ونسائه وشبابه، صاحب المستقبل. ونمط آخر من الحكم المشغولين بأنفسهم ومصالحهم يتوسلون أيّ سلاح، بما في ذلك الفتنة، للوصول، فإذا ما وصلوا لم يهتموا بغير جماعتهم ومحيطهم وإرضاء القوى الذي يعين ويخلع سواء أكان عربياً ام أجنبياً ام حتى إسرائيلياً. وأمثال هؤلاء لا يعرفون من لبنان إلاّ السريات والسفارات، ومن اللبنانيين إلاّ أصواتهم، اما أحوالهم ومطامحهم ومطالبهم فعلى الغير ان يهتم بها، لأنهم هم مشغولون بالأهم والأخطر!. وعيب فؤاد شهاب انه عرف الهرمل ودير الأحمر والنبي شيب وبريتال، كما عرف جونية وعجلتون وريفون وقرطبا ولاسا، وعرف القبيات ومشمش وعندقيت، كما عرف بكفيا وعينطورة والمنتن والقليعات، وعرف عاليه وصوفر والمختاره وبعقلين وباتر وعماطور، كما عرف دير القمر وكفرحيم ودير دوريت وكفرفاقود، وعرف صور وصيدا والنبطية ومرجعيون وعين إبل وإبل السقي وحاصبيا وراشيا وشبعا وينطا وكفر شوبا والهبارية وكفر حمام، كما عرف حمانا وقرنايل وكفرسلوان وترشيش، وعرف بيروت واحدة موحدة عاصمة لبلد هو أقوى من ان يقسم وأضعف من ان يقسم غيره. عيب فؤاد شهاب انه، وهو الأمير، رأى اللبنانيين جميعاً مواطنين لا رعايا، ورأى ان أكثرية المواطنين فقراء ودولتهم غنية، فحاول ان ينصف الفقراء بأن يتيح لهم فرص العمل والرزق الحلال، في أرضهم ومن أرضهم، ولذلك لجأ الى الإنماء بدلاً

من الدبابات والى توفير الخدمات لهؤلاء المنبوذين بدل ان يجبرهم على سفح كراماتهم على أعتاب النافذين وأكلة الجبنة وسراق المال العام ومستغلي الدولة لإذلال مواطنيها. ولعله اعتمد أكثر مما ينبغي على العسكر، قوة مسلحة او جهازاً أمنياً تحركه هواجس المحاصر وشكوك المستهدف بمؤامرات الخارج عبر بعض من يستقوى به في الداخل، ولكنه - بحكم نشأته وتجربته - لم يكن يملك خياراً آخر، ليساعده في الإنجاز او ليحميه ممن يرفض نهجه ولا يتورع عن مقاومته حتى بالسلاح... وهذا نقاش مفتوح، ولا يفتقر فتحه - حتى بعد مرور الزمن الكافي للنسيان - من قيمة انجازات هذا الأمير الذي اهتم بالفلاحين وصغار الكسبة والشبان الطامحين الى مستقبل أفضل أكثر بكثير ممن تاجروا بهموم البسطاء فقسموهم على الطوائف، لحماية النظام الطائفي فكان لا بد ان ينتهوا الى مواجهة بعضهم البعض، وهم الأخوة بالسلاح في مستنقع الحرب الأهلية. لقد قدم فؤاد شهاب الدولة الى مواطنيها على انها ملاذهم لا عدوهم وان أرضهم سبب حياتهم لا مجرد مقبرة لأهلها الهاربين منها لجديها اما الى التهريب وسائر الممنوعات وبينها الزراعات الحرام واما الى أحزمة البؤس في ضواحي بيروت. قدم اليهم الدولة راعية الحياة لا بندقية الدركي يطاردتهم وكأنهم الخارجون على القانون بينما القانون مطلبهم، الدولة - المدرسة، الدولة - النور، الدولة - الضمان الاجتماعي، الدولة - الوظيفة الحلال بالكفاءة لا بالواسطة وعبر مجلس الخدمة لا خدمة المجلس، والدولة - الجامعة تخرّج كفاءات علمية تبنى وتعمر وليس مجرد معهد لتخريج حاملي شهادات البطالة والعوز وخسارة زهرة العمر. وكان لا بد من أخطاء، ومن متاجرين بالخوف لتعزيز موقع الأمن في النظام، ثم لاعتماد الأمن كشهادة في الجدار، وتقديم الإخلاص على الكفاءة أحياناً، والتبشير بالتمديد لاستكمال المهمة، بينما الرئيس يزداد قرفاً من الطبقة السياسية، الى حد الخروج نهائياً من هذه الدائرة المقفلة بالأغراض والأمراض والمصالح، ناعياً النظام الذي لن يتأخر في التفجر من داخله، خصوصاً وقد وجد أعداء النهج في هزيمة 1967 الذريعة للخروج على الوطنية والعروبة معاً تحت الشعار الطائفي الذي سيأخذنا بعد ذلك بفترة وجيزة الى الحرب الأهلية. لقد اهتدى فؤاد شهاب، بحكم تجربته الشخصية كما بحكم قراءته للتاريخ، الى ان للبنان حقيقة سياسية عربية، وأن مصيره لا ينفصل عن هويته حتى لو أخذت الأوهام بعض محترفي السياسة فيه الى الغلط الذي يبدأ بادعاء الانتماء للغرب وينتهي بالولاء لإسرائيل. وعاش فؤاد شهاب حقيقة التكامل بين لبنان وسوريا، حتى في ظل الانتداب الفرنسي، ففهم انه من باب أولى ان يتأكد هذا التكامل مع الاستقلال الوطني. وفهم فؤاد شهاب ظاهرة جمال عبد الناصر، القائد الآتي من قلب الشوق الجماهيري الى بطل في الحاضر يأخذ الناس الى المستقبل كما يتمنونهم وكما يليق بهم بدلاً ان يظلوا أسرى التحسر في قلب الماضي. وهكذا كان لا بد ان يلتقيه. وقد ساعده فهم جمال عبد الناصر لطبيعة لبنان الخاصة وحرصه على وحدته وعلى دوره كرسالة حضارية

عربية تشهد للأمة بالحرص على عناصرها جميعاً، الموحدة على تمايزها، الآتية من ماضٍ مشترك والطامحة الى مستقبل أفضل في ظل المصلحة المشتركة ومقتضيات السلامة القومية في مواجهة الخطر الإسرائيلي الداهم والدائم. وهكذا جاء اللقاء التاريخي تثبيناً للعروبة في لبنان المستقل لا تفريطاً بالاستقلال نكاية بالعروبة ولا ذوباناً في دولة الوحدة بتغليب العاطفة على السياسة مما يضرب الوحدة الوطنية في الداخل ويشوه الوحدة العربية حيث يطمح اليها المؤمنون بها.

لشدّ ما نفتقد وطنياً، فؤاد شهاب، لشدّ ما نفتقد، عربياً وقومياً، جمال عبد الناصر.. وحافظ الأسد. لكأن الزمن الجميل خلفنا، لكن علينا مع ذلك ان نتابع العمل من أجل ألا يضيع الغد من أبنائنا كما ضاع منا اليوم إلا قليلاً.

وشكراً لحلقة الحوار الثقافي التي أتاح لي الأصدقاء فيها الفرصة لمثل هذا الاعتراف المتأخر بحبي المقيم للوطن والعروبة والرجال الذين حاولوا فقهروا المستحيل احياناً وقهرهم وقهرنا العجز في أحيان اخرى كما هي حالنا اليوم.

## كلمة الأستاذ سليمان تقي الدين

### الرئيس فؤاد شهاب

يستعيد الجبل الذي عرف لبنان قبل الحرب، التجربة السياسية الشهابية، بمشاعر متناقضة. قسم من اللبنانيين غير مستعدين للتسامح مع التدخل الكثيف للدولة عبر أجهزتها لإدارة الحياة السياسية، مع ما رافق ذلك من تضيق على الحريات. وبعضهم لا ينسى تلك الجرعة القوية من العروبة التي طبعت علاقات لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك بزعامة جمال عبد الناصر.

وقسم آخر من اللبنانيين، وقد كانوا غالبية آنذاك، يعتبرون ان الشهابية نهج في الحكم ساهم في معالجة مسألتين مركزيتين في تاريخ لبنان وترك أثراً ايجابياً عليهما، مسألة العيش المشترك بين اللبنانيين، ومسألة بناء الدولة الحديثة.

والحقيقة ان التجربة الشهابية كانت في المحصلة العامة جواباً على أزمة 1958 الوطنية بما عنته آنذاك من خلل في العلاقات بين الطوائف اللبنانية، وبما أظهرته من عجز لنظام الحكم والدولة عن إدارة العلاقات بين اللبنانيين في إطار من الصراع السياسي السلمي. هكذا لا تقرأ الشهابية إذن خارج السياق التاريخي الذي طبع الحياة السياسية اللبنانية في الخمسينات والستينات. وبالفعل واجهت الشهابية خروجاً مسيحياً عن الميثاق الوطني، وخروجاً إسلامياً عن الدولة. فالمسيحيون أفلقتهم الموجة العروبية الناصرية

من ان تجتاح لبنان فتضعف موقعهم فيه، فلجأوا الى الغرب ومعسكرات الغرب علّهم يصتّون هذه الموجة ويحصنون مواقعهم في الداخل تجاهها، فتصرفوا على نحو يناقض الميثاق الوطني الذي بنى على قاعدة لا شرق ولا غرب، ولا ممر للاستعمار ولا مستقر. كما بالغوا في استخدام السلطة في أيديهم الى حد تهमيش الشريك الآخر فيها. اما المسلمون فأغضبهم هذا التتكر لعروبة لبنان ومستلزمات التضامن مع القضايا العربية المصيرية، وهذا الاستخفاف بمشاعرهم القومية، وهذا التجاهل لشراكتهم في خيارات الدولة ومراكز القرار فيها، فذهبوا في المعارضة الى حدّ التتكر لهذه الدولة وخرجوا على وحدتها وفكّوا رباطهم فيها.

ولقد كتب فؤاد عمّون الماروني من دير القمر (وزير خارجية لبنان) يقول: "مما لا شكّ فيه ان البلاغ اللبناني الأميركي الذي وقعه شارل مالك وزير خارجية كميل شمعون في 16 آذار 1957 بما انطوى عليه من موافقة على مبدأ أيزنهاور، ومن تعهد بمحاربة الشيوعية الدولية، يعتبر حلفاً لم تجزه سياسة لبنان الاستقلالية التقليدية، ولم يسغه تعهد وزراء الخارجية، ومن جملتهم وزير خارجية لبنان عام 1954. فانتماضة الشعب عام 1958 كانت ضد انحراف الحكم عن السياسة اللبنانية الصميمة. فقد أعرض لبنان عام 1955 عن حلف بغداد تمشياً مع سياسته المرسومة في الميثاق الوطني، لكن حكومة كميل شمعون خانت هذه الإرادة. (فؤاد عمون - سياسة لبنان الخارجية، دار النهضة، لبنان، بيروت، 1959 ص 63 و 33-34 و 64).

اما الصحافي الشهير جورج نقاش فكتب يقول: اذا كان صحيحاً ان مبدأ سيادة لبنان، وعدم المساس بحدوده، يجب تأكيده على الدوام، فإن القاعدة الكبرى التي ينبغي ان توجه السياسة اللبنانية الخارجية، هي قاعدة عدم الانحياز ان سياستنا الخارجية يجب ان تعكس على الصعيدين العربي والدولي ازدواجية لبنان نفسه الخ... (جورج نقاش - الشهابية - الندوة اللبنانية، 14 ت 2، 1960).

من هنا كانت المعارضة لعهد الرئيس كميل شمعون آنذاك تعتبر ان المعركة قد ارتدت عام 1958 طابع المحافظة على عروبة لبنان، في وجه مشروع "الفينقة" او "اللبننة" ذات الطابع المسيحي. ذلك انه ليس للقومية اللبنانية من قيمة بنظر هؤلاء إلا بصفتها تعبيراً عن الكيان السياسي المسيحي. لكن الإخلال بالميثاق الوطني لم يقتصر على الجنوح بالسياسة الخارجية للبنان الى المعسكر الغربي، بل هي عنت ايضاً التقليل من أهمية الدور الذي يلعبه المسلمون في إدارة دفة الحكم، من حيث موقعهم السياسي، ومن حيث المصالح التي يكسبونها. فقد تطورت هذه النزعة اسلامية المعارضة ليس فقط لسياسة الحكومة، بل للدولة نفسها والكيان نفسه ذلك اننا في نظام طائفي يوزع السلطة مراتب بين الطوائف، ويوزع خيرات الدولة تفاوتاً بين المناطق. ففي العاشر من كانون الأول عام 1954 تتادت الفاعليات الاجتماعية والسياسية

الإسلامية الى اجتماع خرجت منه بمذكرة بمطالبها باسم الهيئة الوطنية في لبنان، داعية لإلغاء الطائفية، وإزالة الغبن، وتعديل الدستور وتحديد الصلاحيات الدستورية وتوازنها، والاحصاء العام، والوحدة الاقتصادية مع سوريا والبلاد العربية، والحفاظ على واقع لبنان العربي. (سامي الصلح - احتكم للتاريخ، ص 168).

وما كان من الشيخ بيار الجميل إلا ان ردّ على هذه المطالب، داعياً الى التساوي في الالتزامات بقدر ما يطالب من حقوق. رافعاً في وجه هذه الهيئات خطر المطامع السورية، وداعياً للعلمنة الشاملة. (بيار الجميل - لبنان واقع ومرتجى، منشورات الكتائب، 1970، 20 آب 1954).

وفي مجال آخر يلخص الشيخ بيار الجميل المعادلة على نحو فريد يقول: يطالب المسلمون بالدولة في صيغتها العقائدية تحقيقاً لوجودهم السياسي، في حين يدافع المسيحيون عن الدولة في وظيفتها كضمانة لوجودهم الحضاري. (تاريخ حزب الكتائب - ج 1 - ص 15).

إذن جاءت الشهابية تحديداً لتعالج هذه الأوضاع في ظروف تسوية دولية وإقليمية انعقدت بين عبد الناصر والغرب خاصة بعد ثورة 14 تموز 1958 في العراق وسقوط نظام الملكية. كما في ظروف داخلية أثبتت فيها الطوائف الإسلامية وجودها واستطاعت ان تشدّ اليها شريحة واسعة من الصف المسيحي لا سيما موقف بكركي. فأول ما تصدّت له الشهابية هو مهمة إعادة المسلمين الى حضن الدولة. وقد اعتبرت ان الطريق الى ذلك يمر عبر إنماء المناطق المحرومة. فقد أكدّ الرئيس فؤاد شهاب على أهمية الربط بين التنمية والولاء الوطني. كما فتح الطريق لمشاركة المسلمين في الدولة والإدارة فاستوعبت نخبة المسلمين آنذاك. وقد كان الرئيس شهاب يدرك ان الناصرية خضت الشارع الإسلامي في لبنان لأن هذا الشارع كان يعاني من الحرمان. كما قال الرئيس شهاب لموريس دوفرليه في مقابلة له في النهار عام 1973. فجعل في طليعة اهتماماته ان يعيد تلك المناطق عبر الإنماء الوطني. ولأن مشكلة الإنماء كانت مع الطبقة السياسية التي كانت تقسم الموازنة حصصاً طائفية وعشائرية، كما يقول الرئيس صائب سلام، في محاضرة له في الندوة اللبنانية، فقد حاول الرئيس شهاب، ان يحدّ من نفوذ هذه الطبقة بخلق إدارة فعالة مستقلة، فكانت أهم المؤسسات الرقابية: التفنيش المركزي، ديوان المحاسبة، والخدمة المدنية. لكن الأهم من هذه وتلك انه فتح الباب واسعاً امام تمثيل الطبقة الوسطى المثقفة، بتوسيع دائرة التمثيل النيابي. وهذه الطبقة بالذات هي التي كانت عصب الحكم والإدارة في عهده وعلى قاعدتها الشعبية قامت محاولات التطوير والاصلاح. هكذا شكلت الشهابية ظاهرة مهمة لبناء الدولة الحديثة، بالربط بين إصلاح الإدارة والتخطيط التنموي من خارج مصالح الزعماء الطائفيين التقليديين. لكن الشهابية استعانت بالبروقراطية المدنية وبالمؤسسة الأمنية العسكرية لتنفيذ برنامجها، وبقطاع من النخبة الممثلة للطبقة

الوسطى، فاستعدت عليها كبار الزعماء التقليديين، وطبقة الـ 5 بالمئة من كبار الرأسماليين، والأحزاب والشخصيات التقليدية (الإقطاعية والطائفية) كما ذكرت الرسالة التي وجهها فريق من القيادة الشهابية عام 73، (ملحق جريدة الأنوار السنوي 1973) ولم تستطع ان تبني حزب الدولة او حزبها الخاص الذي يشكل قاعدتها الشعبية. فعندما مالت الرياح الإقليمية لغير صالح الرئيس شهاب، وقف اليمين الطائفي المسيحي يهدد بتكرار مأساة 1958 اذا ما تمّ التجديد للرئيس شهاب، حسب خطاب للأب سمعان الدويهي في المجلس النيابي.

فانسحب الرئيس من معركة مضمونة برلمانياً وغير مضمونة شعبياً.

وبقي اللعب على أوتار الطائفية المقتل الرئيس لتلك التجربة التي شهدت تراجعاً قوياً في أواسط العهد التالي، عهد الرئيس شارل الحلو، وتمّ الإجهاز عليها مطلع عهد الرئيس فرنجية.

وإذا كانت الشهابية بالفعل هي التجربة الوحيدة في لبنان لبناء الدولة الحديثة على قاعدة الحد من نفوذ أقطاب السياسة التقليديين، فإن نقطة الضعف الرئيسية في هذه التجربة انها كانت محاولة فوقية غير مرتكزة لإطار سياسي شعبي منظم. ولعلنا الآن نعني نفس المشكلة مع وجود مخطط لبناء الدولة في الطائف لكن ليس هناك من حزب لهذه الدولة. وقبيل رحيله، اي في العام 1973، حاوره المفكر الفرنسي موريس دوفرليه حول الأوضاع اللبنانية، فلم يتردد الرئيس شهاب في التنبيه الى ان المسألة الاجتماعية هي العنوان الرئيسي للمعالجات وهذا لا يعني انه ينكر أهمية البعد السياسي لعلاقات الطوائف، فقد كانت محاولة الشهابية أصلاً هي بناء "طائفية عادلة" اذا جازت العبارة في تأمين مشاركة جميع اللبنانيين. لكن المسألة الاجتماعية هي نقطة الارتكاز في بناء المواطنة. وهذه النظرة الى حقوق المواطن هي التي تعطي الشهابية بعدها الإصلاحية الأهم. وان الذي يفسد هذه المعركة أقطاب الطوائف الذين يريدون ان يبقى المواطنون رعايا لهم. ولعلنا ما زلنا في قلب المعركة نفسها حتى الآن. واذا كنا نستعيد الشهابية كمصدر تاريخي للإلهام فإنها حقيقة استطاعت ان تنجز في الممارسة حداً معيناً في بناء الدولة الحديثة والإدارة النزيهة والفاعلة، وما يعني ان الأفق مفتوح اذا ما توافرت الإرادة وتوافرت الرجال الذين هم من طينة فؤاد شهاب ووطنية وصدقاً وإخلاصاً لفكرة الوطن والدولة.

## كلمة الأستاذ باسم الجسر

السياسة الخارجية في عهد الرئيس فؤاد شهاب

السياسة الخارجية، لكل الدول، وعبر التاريخ، تتبع - او تفرض نفسها أحياناً - انطلاقاً من ثلاث:

- 1- مقتضيات الاستقرار السياسي والأمني والمصالح الاقتصادية في الداخل.
- 2- كيفية التعامل مع موازين القوى العالمية والإقليمية وتأثيرها على مصالح الوطن الأساسية.
- 3- تطبيق ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية او الإقليمية التي تربط بها الدولة.

ويحدث، أحياناً واستثناء، ان تخرج او تتحرف السياسة الخارجية لبلد ما عن هذه القواعد، متأثرة بظروف داخلية او خارجية ضاغطة طارئة، او بطموحات الحاكم واجتهاداته الشخصية او بأيديولوجية الحكم، فترتد نتائج الانحراف وبالأعلى على البلد، بشكل اضطرابات او ثورة داخلية، او حرب خارجية.

لقد انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية عام 1958، بتوافق دولي وإقليمي، وموافقة أكثرية شعبية لبنانية، لإنهاء ما سمي بثورة 1958. وهي ثورة قد يختلف اللبنانيون حول أسبابها الداخلية ومسبباتها الشخصية او الحزبية، ولكنهم يتفقون على ان من أهم منطلقاتها او أسبابها، كانت السياسة الخارجية التي اتبعها الحكم اللبناني، بعد عام 1956، وجعلت من لبنان طرفاً مع الفريق العربي المحافظ والمتحالف مع الغرب والمعارض لجمال عبد الناصر وسياسته المتصدية للدول الغربية وإسرائيل. وهي سياسة كانت قد جذبت آمال الشعوب العربية ولا سيما الأجيال الطالعة منها اليه ومن بينها الأكثرية الساحقة من المسلمين في لبنان، وقسماً لا بأس به من المسيحيين القوميين العرب والتقدميين واليساريين.

لم تنفجر ثورة 1958 فجأة، بل سبقتها سنتان من التجاذبات والأزمات السياسية الداخلية لم يتداركها الحكم اللبناني، ولم تساعد التحولات الدولية والإقليمية على تفاديها.

كانت المعارضة اللبنانية تأخذ على الحكم اللبناني، خروجه عن الميثاق الوطني، باتباع سياسة خارجية معادية لمصر - والجمهورية العربية المتحدة ومنحازة الى الغرب. وكان رد الحكم والموالين له ولسياسته، ان اندفاع المسلمين الجامح وراء جمال عبد الناصر ومشاريعه الوحيدة الاشتراكية، هو ايضاً خرق لميثاق 1943 الذي يفترض "تنازل المسلمين عن مطلب الوحدة السورية - العربية" وقبولهم النهائي الاستقلال الكياني الوطني اللبناني بالإضافة الى خلاف آخر حول النظام السياسي والاقتصادي الراهن، ملخصة ان المسلمين كانوا يشعرون بأن الدستور يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات كبيرة مما يجعل دورهم السياسي التقريري مهمشاً او ثانوياً، وان مناطقهم لا تزال محرومة في ظل النظام الاقتصادي الليبرالي اللبناني المنفتح او المرتبط بالغرب، وبالتالي ازدهاره. كان على الرئيس شهاب بعد انتخابه ان يوقف الثورة والتنازل بين اللبنانيين، وان يزيل الأسباب التي أدت اليها وفي مقدمتها تصحيح السياسة الخارجية فأعاد العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة واتفاق مع الرئيس عبد الناصر، في اجتماع

الخيمة الشهير على الخطوط الكبرى للتعاون اللبناني - العربي. وهي تلخص بأن لا يدخل لبنان في أي حلف أو جبهة معادية للجمهورية العربية المتحدة، وان لا تتدخل القاهرة او دمشق مباشرة في الشؤون الداخلية اللبنانية، إلا عبر الحكومة اللبنانية. أدى الاتفاق مع عبد الناصر وتصحيح السياسة العربية اللبنانية، الى عودة الأحوال الطبيعية الى لبنان ولكن الرئيس شهاب كان مدركاً للأسباب الأخرى التي دفعت بالمسلمين الى الانتفاضة عام 1958. وأهمها شعورهم، بشكل عام، بالغبن والحرمان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً فوضع قانوناً للانتخابات صحّح بموجبه التمثيل النيابي بعد ان كان القانون السابق أسقط عدداً كبيراً من زعماء المسلمين في الانتخابات وحرص على تطبيق مبدأ المناصفة والتوازن الطائفي في الوظائف العامة، وكسر مبدأ تكريس بعض الوزارات والوظائف الإدارية الهامة لطوائف دون الأخرى. ولكن هاجس الرئيس شهاب الكبير كان موجهاً الى العدالة الاجتماعية، إذ جعل منها قاعدة أساسية في الميثاق او الوفاق الوطني. لقد ترجم الرئيس شهاب الميثاق الوطني اللبناني في "أقنيم" ثلاثة...

1- الحرص على استقلال لبنان وسيادته في حدود كيانه الوطني الراهن.

2- الحرص على الميثاق الوطني اللبناني الذي يكرّس استقلالية وسيادة لبنان وانتماءه العربي والذي يرتكز على مشاركة كل الطوائف اللبنانية في الحكم والإدارة، في ظل الدستور القائم.

3- تعزيز الميثاق الوطني بتطبيق دقيق ومتوازن للنظام الطائفي في الحكم والتمثيل النيابي والوظائف العامة، وبوضع قواعد للعدالة الاجتماعية والإنماء الشامل لكل المناطق، وإنشاء المؤسسات الحديثة للحكم والإدارة والاقتصاد، التي تقوم عليها الدولة اللبنانية الحديثة دولة المواطنين اللبنانيين الأحرار لا دولة الطوائف المتنازعة على استلاب الدولة ورعاياها.

كان الرئيس شهاب يعتقد بأن انصهار اللبنانيين في ولاء واحد مشترك لوطنهم وفي نظرتهم الى مصيرهم ومصير وطنهم ونظامه، إنما يتم بتحررهم من الولاءات الطائفية والمذهبية، وبتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية والإنماء المتوازن بين كل المناطق والمواطنين. وذلك عن طريق إقامة دولة المؤسسات الحديثة وفي انتظار ذلك وكان مدركاً ان تحقيق ذلك يتطلب أجيالاً، لا بد من تطبيق سياسة واقعية تقوم على التوازن الدقيق والعدل بين مصالح الطوائف وحقوقها، وبين الزعامات السياسية التقليدية، والقوى السياسية والحزبية الجديدة. لسوء الحظ، لم يمكث الرئيس شهاب في الحكم طويلاً كي يحقق مشروعه الوطني، الاصلاح السياسي والاجتماعي، بل ارتدت بعض جوانب المشروع، (بتأثير من ظروف داخلية وإقليمية استثنائية) الى عكس الغاية المتوخاة منها فالطريق الى تجاوز النظام الطائفي السياسي وإنصاف الطوائف والمساواة بينها، تحول، بعد توقف العمل في بناء دولة المؤسسات، الى طريق لتكريس الطائفية والمذهبية في لبنان، تكريساً مؤسسياً أعمق جذوراً وأبرز شكلاً. لخص الرئيس شهاب، يوماً السياسة

الخارجية اللبنانية قائلاً: "الحرص والدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله وكيانه الوطني وعلى الوفاق الوطني او الوحدة الوطنية هما القاعدتان او المنطلقان الأساسيان ويأتي بعدهما الانتماء والتضامن العربي فلبنان لا يستطيع الخروج عن الإجماع العربي حول قضية او موقف ما. (مقاومة الخطر الإسرائيلي لفريق ضد الفريق الآخر من حقه ومصالحته ان يسعى للتوفيق بين الدول العربية، فإن لم يستطع، فالحياد بين الخلافات. اما بشأن العلاقات الدولية فكان الرئيس شهاب يقول: ان لبنان، تاريخياً واقتصادياً وثقافياً منفتح على الغرب وليس من مصالحته مقاطعة الغرب او مخاصمته إلا بالنسبة لموقفه من اسرائيل والقضية الفلسطينية او عدوانه على دولة عربية اما بالنسبة للاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، فكان يقول انه ليس من مصلحة لبنان، اقتصادياً، التحالف مع الاتحاد السوفياتي وتبني الاشتراكية، ولكن لا مصلحة ولا قدرة له على معاداة دولة كبيرة كالاتحاد السوفياتي او مقاطعته ولقد قال لي يوماً يأخذون علي في بعض الأوساط اللبنانية والعربية، انني "سايرت" مصر وعبد الناصر أكثر من دول عربية اخرى. وردّ على ذلك: ان بين الدول العربية نوعين من الدول: تلك التي لا تأثير مباشر لها ولا نفوذ في لبنان، واخرى لها. ومن الطبيعي والمنطقي ان يراعي الحكم في لبنان، هذه الدولة او الدول، أكثر من الأخرى. على ان لا يتخلى عن سيادته ومصالحه الوطنية والاقتصادية الأساسية.

كانت الجمهورية العربية المتحدة وجمال عبد الناصر يمثلان هذا "الأثير" العربي على لبنان في الخمسينات والستينات. وكان من الطبيعي ان "يساير" الرئيس شهاب القاهرة ودمشق، اكثر من دول عربية اخرى للسبب المذكور آنفاً. وكم كان دقيقاً وصعباً موقفه، بعد الانفصال حين راحت دمشق تصطدم بالقاهرة في لبنان في تلك الفترة الحرجة، سألته مسترشداً عن الموقف اللبناني بين دمشق والقاهرة، وكان جوابه: لا نستطيع الانحياز مع سوريا ضد عبد الناصر، ولا تجاهل شعارات ومطالب دمشق بل علينا مراعاة مطالب البلدين الأكثر تأثيراً على أوضاعنا الداخلية فلا نشارك في الحملات الإعلامية المتبادلة بين القاهرة ودمشق، ونمتنع عن أي خطوة او نشاط معاد او مضر بأحد البلدين. وأضاف: أعرف انه ليس من السهل ترجمة ذلك عملياً وسياسياً، لا سيما عندما تتأزم الأمور وتتصاعد الحملات الإعلامية بين القاهرة ودمشق او حتى بين عاصفتين عربيتين ولكن هذا هو الإطار او القاعدة لكي نجنب لبنان تداعيات المعارك والنزاعات العربية - العربية، ونتجنب انتقالها الى لبنان. في مطلع الستينات كانت الحرب الباردة بين الشرق والغرب في عز احتمامها. والدول العربية منقسمة بين الشرق والغرب والشعوب العربية، بوجه عام، واطاعة كل أمالها في المد القومي العربي الوجودي الذي كان جمال عبد الناصر يمثله ويقوده ولكن الأشياء راحت تتغير ابتداء من عام 1967، وعندما ألحقت خطة اسرائيلية - أميركية هزيمة حزيران العسكرية بمصر، وصدعت أسطورة جمال عبد الناصر، سددت للمد القومي الوجودي العربي ضربة

قاسية، واحتلت الضفة الغربية والجولان وسيناء. اختلت أو "تخرطت" كل الموازين والمعادلات الداخلية اللبنانية والعربية والإقليمية بعد 1967. وبالرغم من كل المحاولات للإبقاء على قواعد السياسة الخارجية التي وضعت في عهد الرئيس شهاب، فإن الأحداث والتحويلات في المنطقة وفي العالم كانت تنتصب أمام المسؤولين في لبنان الصراع بين الناصرية والبعث والانقلابات العسكرية المتتالية في بغداد ودمشق، بروز المقاومة الفلسطينية وانتقالها الى لبنان في السبعينات وفاة جمال عبد الناصر وانقلاب الرئيس السادات على سياسته صعود جيل من القوميين الثوريين والماركسيين الراديكاليين اللبنانيين والعرب، ومراهناتهم على التحالف مع المقاومة الفلسطينية لتغيير نظام الحكم في لبنان وفي الدول العربية تخطيط اسرائيل لضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان، مباشرة او بطريقة غير مباشرة وأدت كل هذه التحويلات المتفاعلة الى ما سمي بالحرب في لبنان.

ان الظروف الموضوعية، داخلياً وإقليمياً ودولياً السياسية والاقتصادية الراهنة اليوم، تختلف كثيراً عما كانت عليه في العهد الشهابي، وفي العقود الثلاثة التي تلتها، قبل الحرب اللبنانية وأثناءها وبعدها. اتفاق الطائف حلّ محل ميثاق 1943 والدستور اللبناني الجديد أدخل تعديلات هامة على طريقة حكم لبنان ودور رئيس الجمهورية وصحيح ان الوفاق الوطني محقق ظاهراً وشكلاً وقولاً ومركز دستورياً وعبر مؤسسات الحكم والإدارة، ولكنه غير قائم فعلاً على الأرض وفي قلوب اللبنانيين بل ان الطائفية السياسية والمذهبية المطعمة بالحزبية باتت أرسخ جذوراً وأقوى ممارسة. اما بالنسبة للسياسة الخارجية فإن الحكم اللبناني اختار الالتزام التام والكامل بالسياسة الخارجية السورية تحت عنوان وحدة المصير والمسيرة بين البلدين وهذا الخيار قسم اللبنانيين الى فريقين فريق يرى ان هذا الالتزام اللبناني التام بالاستراتيجية السورية هو ما يضمن الاستقرار والأمن في ربوعه، ولا يتعارض مع اتفاق الطائف والدستور والاستقلال، وفريق آخر، لا يعترض مبدئياً واقعياً على الأخوة السورية اللبنانية ولا على استراتيجية سورية لبنانية موحدة لمجابهة التحديات الاسرائيلية والتحويلات الدولية، ولكنه يفضل لو ان هذا الارتباط المصيري لم يجعل من دمشق وصية على الحياة الوطنية والسياسية في لبنان.

يبقى، في الختام، ان بعض قواعد السياسة الخارجية الشهابية، لا تزال صالحة للتطبيق في لبنان - بل في كل الدول، وأعني: ارتباطها بالاستقرار الداخلي القائم على الوفاق الوطني المدعوم بالعدالة الاجتماعية وبالإنماء الشامل والمتوازن، وبالسيادة الوطنية، ومراعاتها لموازين القوى الإقليمية والدولية، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات ومراهناتها على السلام.

مع العلم بأنه ليس من السهل، دائماً تطبيق هذه السياسة بنجاح في منطقة ملتعبة منذ نصف قرن وأكثر، وفي عالم يتحكم به وما يتحكم ولا داعٍ للتسمية.

## كلمة الأستاذ جوزف دوناتو، متوجّهاً بأول كلمته للوزير فؤاد بطرس:

Mr. le ministre Fouad Boutros.

J'ai eu l'honneur de voir mon nom associé à votre excellence comme étant tous deux partisans inconditionnels du Chéhabisme, et donc de notre regretté Président Fouad Chéhab.

Cela me vaut le devoir de porter témoignage en ce qui concerne l'homme et sa politique, notamment dans le domaine du développement social.

La pensée, l'ambition et la vision du Président Chéhab, nous en avons eu depuis 1961 une formulation claire reproduite en tête de sa déclaration, à l'occasion de la Fête nationale. Le Liban en a pris connaissance dans les propres termes qui' il avait employés: "Nous avons obtenu l'indépendance de l'Etat, il nous faut maintenant créer l'état de l'indépendance."

Cette déclaration préfigurait sa stratégie et sa vision: Il voulait penser globalement et agir localement. Telle fut la politique du Président Chéhab notamment sur le plan du développement social.

En ce qui concerne l'homme, ses qualités majeures étaient de savoir écouter, puis décider et agir.

Ma première rencontre avec le Président eut lieu en Août 1960 pour discuter des réformes sociales proposées par le comité dont j'étais chargé. Par la suite je le retrouvais, au moins chaque jeudi.

Le Président Chéhab prit ce jour la parole, et sur le conseil de certains de ses collaborateurs exposa un plan de restructuration du Ministère des Affaires Sociales. Ce plan allait en contradiction avec celui que nous lui propositions. A la fin de son exposé, il s'adresse à moi en me disant: qu'en pensez-vous?

Fort embarrassé et inquiet, de devoir remettre en question ce qu'il avait longuement exposé, je me suis permis d'attirer cependant son attention sur la nécessité de tenir particulièrement compte des caractéristiques et des besoins du pays.

Ce qui réclamait l'adoption du projet que nous avons préparé et qui concernait entre autres la création de l'Office du Développement Social (ODS), lequel était

plus à même de répondre aux besoins du pays. Sans jamais m'interrompre ayant écouté avec une attention vigilante, le Président se retournant vers le regretté Elias Sarkiss lui déclara: "Voilà ce qu'il nous faut: préparez le décret nécessaire".

Cette rencontre témoigne que ces qualités que j'ai signalées celles de l'écoute et de la décision primaient dans sa vision: étant entendu que l'exécution suivrait après: savoir pour pouvoir.

Cette exécution fut confiée principalement à un Office autonome pour juguler d'une part l'influence de la politique politicienne, du clientélisme et pour constituer d'autre part l'outil approprié, installé au milieu de la population directement pour lui assurer les services dont elle avait besoin.

J'espère avoir le temps très brièvement de vous exposer certains détails de cette action.

D'autres administrations essentielles furent créées précisément dans le but d'écarter les influences extérieures qui régissaient la désignation des fonctionnaires. C'est ainsi que fut mis en place le Conseil de la Fonction Publique, l'Inspection centrale, et d'autres Offices comme celui du Plan Vert pour la réhabilitation et la bonification des terres agricoles...

Mais déjà compte tenu du rapport de notre comité, le Président demanda de hâter la création et la mise en place de l'Office de la Sécurité Sociale. Le projet de loi fut soumis aux commissions qui l'adoptèrent à la majorité. Mais, hélas il fallut revenir au parlement avec un projet de loi revêtu d'urgence. C'est ainsi que la loi relative à la Sécurité Sociale ne fut pas votée par le parlement mais promulguée par un décret législatif.

Le Président était conscient de la situation déséquilibrée et souvent désespérée qui caractérisait les différentes régions ainsi que leur population. Il était absolument nécessaire dans toute la mesure du possible et en ménageant le temps requis pour remédier à cette absence, à ce dysfonctionnement de s'installer, d'être présent dans ces régions et au milieu de cette population. Or l'enquête de la mission IRFED commençait à fournir des renseignements qui étaient inexistantes et qui dénonçaient ces carences.

Mais déjà, l'ODS s'était attelé à la tâche bien avant, selon son propre plan de développement social (1960).

Et l'IRFED dans son rapport final, a reconnu que c'était à l'honneur de l'ODS de l'avoir entrepris.

Les actions au milieu de la population et des régions se fondaient sur les principes de participation et de solidarité: de telle sorte que les projets réalisés

puissent être considérés comme étant le résultat de leurs propres initiatives et non pas exécutés exclusivement par l'Etat.

Ce fut grâce à l'action et à la présence d'une nouvelle catégorie de "fonctionnaires", les animateurs ruraux et les travailleurs sociaux, qui jusqu'alors manquaient absolument dans l'organisation de la fonction publique, que cette participation et cette solidarité ont pu être réalisées grâce à leur présence permanente sur le terrain. Ainsi ces fonctionnaires très vite bénéficièrent de la confiance et de l'adhésion des groupes concernés.

La constante attention et le soutien permanent que le Président Chéhab accordait à cette expérience et à l'Office lui ont certainement permis de poursuivre son œuvre malgré les entraves et les embûches qu'il devait affronter.

Le cadre et la méthode également appliqués consistaient dans une localisation des "noyaux de développement". Ces noyaux furent installés après études des besoins exprimés de commun accord avec les comités locaux et cela grâce à l'adhésion et la participation des collectivités et éveillées face à des problèmes qui étaient leurs problèmes.

Ainsi le sentiment d'appropriation des projets réalisés a induit et consolidé un sentiment d'appartenance à la nation, à l'Etat jusqu'alors considéré comme ignorant leurs problèmes ou négligeant leur situation, déniait de la sorte très souvent le rôle, les obligations et le pouvoir de l'Etat (Wadi Khaled, Mazareh Chebaa).

Les opérations, les projets réalisés comportaient nécessairement un aspect économique intégré dans un contexte social.

Ces deux volets se complétaient dans une action polyvalente et synergique: centres médicaux - sociaux, maisons de jeunes, centres d'hébergement et d'accueil aux orphelins, aux cas sociaux aux handicapés aux vieillards. Des séances culturelles (théâtre, musique, conférences) contribuaient également à cet éveil de ressources humaines insoupçonnées ou inutilisées. Et ce fut également la création de la Maison de l'Artisan.

L'un des objectifs les plus importants demeurait de faire se rencontrer les éléments humains cloisonnés, méfiants, enfermés dans une mentalité individualiste, partisane et communautaire.

Ce sang nouveau, cet enthousiasme par la suite, nous l'avons cherché et trouvé dans la participation des jeunes, ceux des universités, des campagnes qui s'engageaient pour ce travail volontaire et bénévole.

Ces chantiers de travail duraient les deux mois de l'été lors des vacances scolaires: soit 25 jours pour le volontaire, remplacé par la suite par une autre équipe.

C'est dans les noyaux de développement dont le nombre avait été fixé à 22, qui couvraient la plus grande partie du Liban que se déroulèrent ces expériences (Compte non tenu des agglomérations urbaines pour lesquelles des actions spécifiques, génériques étaient réservées et prévues).

C'est ainsi que jusqu'au lieux les plus reculés, les plus évités dans le pays, l'ODS s'est trouvé actif comme à Wadi Khaled, Mazareh Chebaa, Rmeich et dans les Jurds du Hermel parmi les clans et les tribus qu'il fallait réconcilier.

Cette action pionnière et originale a trouvé des échos favorables à l'étranger. Des jeunes venus de différents pays, garçons et filles, comme c'étaient la règle pour les équipes libanaises, sont venus s'engager aux côtés de nos jeunes, travailler avec eux pour se connaître et tout autant en particulier auprès des bénéficiaires locaux considérés comme étrangers à leurs cultures, leurs habitudes.

Une compréhension et une amitié chaleureuse s'établirent dans un climat de confiance mutuelle et de respect.

Le nombre des projets exécutés et des interventions avait atteint 476 "Micro-projets" en 1968 pour culminer à 774 en 1971.

L'action globale concernait également en plus 459 projets d'assistance socio-médicale stricto-sensu réalisés en bonne partie avec la collaboration du secteur privé.

Pour toutes ces catégories de réalisations l'ODS participait à un financement de l'ordre de 60 à 70%: le reliquat était fourni par les collectivités ou les centres sociaux privés.

C'est ainsi que les collectivités se sont prises en charge pour assumer leur propre développement et reconstruire le tissu humain et social qui est la condition et la base de toute société qui instaure l'indépendance de l'Etat.

#### Permettez moi de conclure:

Cette expérience voulue et suivie de près par le Président Chéhab a reçu à l'étranger les témoignages d'appréciation et d'étonnement admiratif.

C'est ainsi que certains pays nous ont demandé de recourir aux services de nos travailleurs sociaux, en vue d'amorcer chez eux une action analogue.

Mais pour nous, c'est au-delà des réalisations matérielles que notre espoir et notre rêve se portaient.

C'était à Aramta le 14 Août, veille de l'Assomption, tout le village de confession Chiite a voulu témoigner de cette concorde.

Pour répondre à l'initiative des jeunes volontaires libanais, presque tous Chrétiens (dont des religieux) et des volontaires étrangers qui avaient célébré 10 jours auparavant en grande joie la naissance du Prophète, les gens à Aramta ont célébré également en plein air l'Assomption de Marie. Ils avaient convié tous les villages d'alentour pour affirmer tous ensemble que Marie était la mère de tous. Et que tous se voulaient se sentir membres entiers de cette famille.

Cette expérience s'est reproduite par la suite dans d'autres villages musulmans, avec la participation émouvante de l'Imam Moussa Sader.

C'est bien là, la vision, l'ambition de Fouad Chéhab.

## كلمة معالي الأستاذ فؤاد السعد

### من تجربة فؤاد شهاب الرائدة الى المسار المتعثر

الإدارة والإصلاح أمران متلازمان. الإصلاح لم يكن عملاً طارئاً ومستجداً في الزمن المعاصر. فما من أمة أو دولة إلا وقد سجلت في تاريخ الحضارة إسهاماً وأثراً من خلال التركيز على بنية الإدارة والرعاية فيها بغية حسن الأداء. وفي لبنان الذي عرف منذ تاريخ متقدم، أشكالاً وأنماطاً للإدارة، كانت هي الأساس في السياسة وتولي المسؤوليات.

ومنذ العهد العثماني وصولاً الى الانتداب الفرنسي. تميّزت الإدارة في لبنان بخصوصية كانت فيما بعد، ركيزة البناء السياسي وكيان الدولة فيه. فالفرنسيون من عام 1918 الى 1943 نقلوا بعضاً من تجربتهم وأنماطهم في العمل الإداري، إنما لم يعملوا طيلة ربع قرن على تهنئة وتوفير عناصر الأجهزة المدربة والمسؤولة بحكم العلم والمعرفة والتجربة، لتولي مسؤوليات الإدارة. وكان معيار تولي الوظائف، استمراراً لعهود سبقت، زمن المقاطعات والمتصرفية. وفي هذا الصدد، لا بد من استعراض محاولات

الإصلاح المتلاحقة بعد الاستقلال عام 1943 وحتى يومنا هذا، لنبيين أهمية التجربة التي حققها عهد الرئيس فؤاد شهاب.

### **العهد الأول للاستقلال: عهد الرئيس بشارة الخوري 1943 – 1952**

لم يرغب الإصلاح الإداري عن بيانات حكومات عهد الرئيس الشيخ بشارة الخوري ولكن لم تتخذ أية خطوة سوى استحداث ديوان المحاسبة في عام 1951 أي في آخر سنة من عهد أنهى قبل أوامه.

### **العهد الثاني للاستقلال: عهد الرئيس كميل شمعون 1952 – 1958**

في عهد الرئيس شمعون حصلت حكومتي الأمير خالد شهاب وسامي بك الصلح على صلاحيات استثنائية أفسحت لها المجال بإصدار 124 مرسوماً اشتراطياً نذكر منها ما يتعلق بالإصلاح الإداري.

- رفع الحصانة عن الموظفين (وقد استقال عدد قليل وأقيل عدد آخر)
- إعادة تنظيم الإدارات العامة.
- المحاولة الجدية لاعتماد اللامركزية الإدارية.
- التشدد في الرقابة المالية من خلال إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- وضع نظام جديد للمحاسبة العامة.
- وضع قانون الإثراء غير المشروع الذي يمكن من ملاحقة الموظفين الذين أساءوا أو استغلوا استعمال الوظيفة.

إلا أن التطبيق تعثر على ما صاحبه من منازعات، حالت دون تنفيذ الكثير من الإصلاحات المرجوة.

### **العهد الثالث للاستقلال: عهد الرئيس فؤاد شهاب 1958 – 1964:**

عاصر الرئيس فؤاد شهاب عهدين في جمهورية الاستقلال، مسؤولاً يترأس المؤسسة العسكرية، وكان الرجل يملك نظرة ثاقبة ويطمح الى إحداث تغييرات على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية. وسنحصر كلامنا على الناحية الإدارية منها:

انطلقت مسيرة عهد الرئيس فؤاد شهاب الإصلاحية، منذ ان حصلت حكومة الرئيس رشيد كرامي على صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر من 12 كانون الأول 1958 ولغاية 12 حزيران 1959. وكان الرئيس فؤاد شهاب وقبل الحصول على الصلاحيات الاستثنائية قد باشر تخطيطه الإصلاحي بإنشاء: الهيئة المركزية للإصلاح الإداري في 6/10/1958 والتي أعدت وباشرت بالتحضير للمراسيم الاشتراعية التي ستصدر فيما بعد. وقد حددت الهيئة المركزية للإصلاح الإداري برنامج الإصلاح على الشكل التالي:

أولاً: في مجال الواجبات والمسؤوليات: تحديد المهام والوظائف الإدارية وإعادة تنظيم البنية الإدارية.

ثانياً: في مجال المعاملات الإدارية: تبسيط الإجراءات وإلغاء المعاملات غير الضرورية وتحقيق اللامركزية الإدارية.

ثالثاً: في مجال أساليب التنفيذ: دراسة أعباء العمل - توحيد المفروشات - تحسين وسائل حفظ الأوراق.

رابعاً: في مجال المراقبة التنفيذية: التسلسلية - تعزيز التفويض - المحافظ رأس الهرم اللامركزي.

خامساً: في مجال الخدمة المدنية: إنشاء معهد وطني للإدارة - تأسيس إدارة مستقلة للخدمة المدنية.

لقد استعان الرئيس فؤاد شهاب بشخصيتين فرنسيتين هما الأب لوبريه في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وبالانتدنان لاي في مجال الإصلاح الإداري. وأسفرت ورشة الإعداد والتنظيم التي كان الرئيس شهاب يواكبها يومياً بالتوجيه والاطلاع والاستفسار عن ماهية النصوص ونتج عنها استصدار 162 مرسوماً اشتراعياً وتناولت بالتشريع والتنظيم، العديد من المجالات وأهمها:

- وضع نظام جديد للإدارات العامة (المرسوم الاشتراعي رقم 111 تاريخ 1959/6/12).

- وضع نظام جديد للموظفين (المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ 1959/6/12).

- وضع نظام جديد للتنظيم الإداري (المرسوم الاشتراعي رقم 116 تاريخ 1959/6/12).

- وضع نظام جديد للتقاعد (المرسوم الاشتراعي رقم 113 تاريخ 1959/6/12).

- إنشاء جهازين للرقابة إئتمنا على تنفيذ سياسة الإصلاح الإداري، وهما:

▪ مجلس الخدمة المدنية (المرسوم الاشتراعي رقم 114 تاريخ 1959/6/12).

▪ التفويض المركزي (المرسوم الاشتراعي رقم 115 تاريخ 1959/6/12).

- إعادة تنظيم ديوان المحاسبة لتحقيق الرقابة المالية المتشددة (المرسوم الاشتراعي رقم 118 تاريخ 1959/6/12).

- وضع قواعد جديدة للمحاسبة العامة. تجلّت في محاولتين جادتين لهذا الغرض خلال مدة لم تزد عن

الخمس سنوات وذلك من خلال المرسوم الاشتراعي رقم 117 تاريخ 1959/6/12، والذي ألغي

فيما بعد بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم 14969 تاريخ 1963/12/30 وتعديلاته اللاحقة.

وفي جانب آخر صدر قانون الانتخاب لعام 1960 والذي رفع عدد النواب من 66 في قانون 1957

الى 99، مع الأخذ بالدائرة الفردية والصغر في حد لم يتجاوز القضاء إلا في حالتي بعلبك - الهرمل في

البقاع ومرجعيون - حاصبيا في محافظة الجنوب.

فاجأ الرئيس فؤاد شهاب بعد انتخابات 1960 اللبنانيين باستقالته من الرئاسة معلناً في بيانه بتاريخ 20 تموز 1960 الى انه: "يتوجه الى إرساء أجهزة الدولة على أسس واضحة وسليمة" رفضت الاستقالة من خلال ضغط شعبي ونيابي عارم. واستمر الرئيس فؤاد شهاب في توجهاته وتطلعات ليؤكد في رسالة عيد الاستقلال عام 1960: "ان إصلاح أجهزة الإدارة لا بد من ان ترافقه عملية إصلاح ضخم وأشد ضرورة وخطورة هي عملية إصلاح اجتماعي شامل". تم تعيين أول وزير دولة للإصلاح الإداري خاتشيك بابكيان في حكومة الرئيس صائب سلام عام 1960.

وقد أولى الرئيس شهاب اللامركزية الإدارية اهتماماً خاصاً عن طريق تعميم البلديات، وتبسيط إنشائها، وتمكينها من ممارسة صلاحيات أوسع وقد تحقق ذلك بالقانون رقم 63/29 تاريخ 1963/5/29 حيث تمّ إجراء انتخابات بلدية واسعة. كما أولى اللامركزية المرفقية الاهتمام المطلوب، بحيث تمّ وضع أول نظام عام للمؤسسات العامة والمصالح المستقلة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 150 تاريخ 1959/6/12.

لقد أوفى الرئيس فؤاد شهاب بما وعد به، إذ ان عهده عرف التغيير الجدي المتحقق فعلاً، وعرفت الإدارة فيه عصرها الذهبي، الذي كان من المستلزم ان يستمر، فيما لو تمت المتابعة في العهود اللاحقة، وتوافر الأشخاص الذين كان من المفروض ان يمثّلوا في مناقبيتهم وجديتهم، أولئك الذين وفق الرئيس شهاب باختيارهم، ليتولوا مسؤوليات القيادة في أجهزة الرقابة والمواقع الإدارية والمالية آنذاك. ان أهم ما يميّز مسيرة الإصلاح الإداري في الجانب العملي والتطبيق يبرز في المستويات التالية:

على الصعيد الوظيفي: أصبح الدخول للوظيفة العامة عن طريق المباراة، وحفظ المرتبة والتسلسل حتى ضمن الطائفة والمذهب الواحد، وبذلك تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص امام الجميع على أساس الكفاءة والدرجة العلمية.

- أصبح للوظيفة العامة حوافز ترتكز على العطاء والمثابرة والنزاهة.
- أصبح التدريب بعد الاختيار عاملاً مهماً في تكوين الخبرات والجدارة.
- رفع التسلسل عن الادارة وموظفيها. وأصبح القانون هو الذي يحكم العلاقات سواء التسلسلية او مع جمهور المواطنين. واستكملت بنية الإدارات والمؤسسات التي تترجم مفعول دولة الرعاية والأمان الاجتماعي.

ان نجاح الرئيس فؤاد شهاب في مهمته الإصلاحية يعود على جملة أمور من بينها:

- 1- ان الرئيس شهاب كان مؤمناً حقاً بدولة المؤسسات، وهو الآتي من مؤسسة تعرف بالانضباط والمناقبية.

2- انه كان مترفعاً عن المحسوبية والطائفية والمناطقية وتعاطى مع الشأن العام من منطلق رجل دولة لا من منطلق المحاباة للبعض وتصفية الحسابات مع البعض الآخر.

3- انه أبعد السياسة عن الإدارة وعرف كيف يختار الرجل المناسب للمكان المناسب ونجح في اختيار كبار القياديين من بين المميزين في الإدارة او القضاء او التعليم الجامعي، فلمعت أسماء: الياس سركيس، فريد الدحاح، عبد الرحمن طيارة، بطرس ديب، جوزف زعرور، جوزف أوغورليان، جوزف دوناتو، فؤاد وأمين البزري، شفيق محرم، باسم الجسر وشارل رزق وغيرهم.

4- انه رسم لمجلس الوزراء منهجاً لا يحيد عنه، وهو تطبيق القوانين واحترام رأي هيئات الرقابة. ففي عهده لم يتجاوز رأي واحد لديوان المحاسبة، او لمجلس الخدمة المدنية في مجلس الوزراء.

### **العهد الرابع للاستقلال: 1964 - 1970 عهد الرئيس شارل حلو**

إذا صحّ كما يعتبر الكثيرون ان عهد الرئيس حلو يشكل استمرار سياسي لما سبق فهذا غير صحيح على صعيد سياسته الإصلاحية وقد تميز عهده على صعيد الإصلاح الإداري بثلاثة مراحل.

**المرحلة الأولى** حيث تمّ اتخاذ إجراءات التطهير عن طريق الهيئة الموحدة (قيادات هيئات الرقابة) والتي انتهت بصرف حوالي 250 موظفاً من مختلف الفئات في الإدارات العامة وسواهم من السلك الدبلوماسي والقضاء والأمن الداخلي والأمن العام. وقد جاء في نص المادة 11 من القانون 65/54 والذي قضى بوضع أحكام خاصة تتعلق بصرف الموظفين: "لا تقبل التدابير المتخذة بالاستناد الى أحكام هذا القانون ايّ طريق من طرق المراجعة، بما في ذلك الطعن لتجاوز حد السلطة". جاء هذا القانون مخالفاً لأحكام الدستور والمبادئ العامة للعدالة، وأعطى الحكومة سلطات استثنائية، بإقالة الموظفين من الخدمة مع ما رافق تلك العملية من كيدية وحساسية شخصية في بعض الحالات، غير انه نصّ ولأول مرة في لبنان على إنشاء مجلس تأديبي عام.

أما **المرحلة الثانية** فقد عرفت استرخاء، أعقب تدابير الصرف، وقد تمّ فيها استكمال وضع نصوص المجلس التأديبي العام موضع التنفيذ ومباشرته أعمال عام 1967. فأصبح بإمكان الموظف المجال ان يتمتع بحق الدفاع عن النفس والاستعانة بمحام وتقديم لائحة شهود.

وفي **المرحلة الثالثة** التي تمتد على فترة الثلاث سنوات المتبقية من العهد حتى العام 1970. بدأت الإدارة تمتحن لمعرفة قدرة الأجهزة الرقابية التي أوجدها الرئيس فؤاد شهاب على مواجهة المشاكل الإدارية بعدما مضى على إنشائها قرابة عشر سنوات.

## العهد الخامس للاستقلال: 1970 - 1976 عهد الرئيس سليمان فرنجية

عرفت بداية هذا العهد انتقاداً علنياً ومطالبة بضرورة إصلاح المراسيم الاشتراعية التي صدرت في عهد الرئيس شهاب وارتكز ذلك على النواحي التالية:

- إعادة ما أفقدته هذه المراسيم من صلاحيات الى الوزراء.
- ضرورة لجم نفوذ كبار الإداريين على حساب السلطة السياسية.
- وضع حدّ لتجاوز هيئات الرقابة لحدودها، من حيث تجاوز قوانين إنشائها الى صلاحيات لا علاقة لها بها.

لقد عقد مجمع بعددا في تشرين الأول 1972 وبعدها مجمع بيت الدين 1973 بهدف "تحديث أساليب الإدارة اللبنانية، ووضع نظام جديد للمؤسسات العامة". كما تضمنت:

- تعديل نظام الموظفين ودوامهم.
- إلغاء إدارة الأبحاث والتوجيه على ان تستبدل بمجلس مركزي للتنظيم الإداري.
- تعديل أنظمة الخدمة المدنية والتفتيش المركزي.
- تأسيس وحدة للشكاوى والمراجعات في كل وزارة او مؤسسة عامة.
- تقوية سلطان البلديات واللامركزية الإدارية.

وقد سبق وضع القانون المنفذ بالمرسوم رقم 3196 تاريخ 1972/4/29 الذي سمح للموظفين بتقديم استقالاتهم مقابل مكافأة، وبنتيجته استقال 255 موظفاً من مختلف الفئات بينهم اثنان من الفئة الأولى. كما تضمن على إمكانية الوضع بالتصرف، وهو النص الذي ما زالت الحكومات المتعاقبة تطبقه حتى اليوم مما أوصل عدد الموظفين بالتصرف تباعاً الى 50 مديراً عاماً.

إلا أن واقع الدوافع الى المقررات المتضمنة للعديد من الإجراءات، سواء على صعيد الصلاحيات وتعزيز اللامركزية واللاحصرية، كان التخلص من بعض الرموز الإدارية التي عبّر الرئيس فرنجية عن نقمته عليها في مؤتمر صحفي بقوله: ان بعض المدراء العاميين يسلكون مسلك الديكتاتوريين الصغار" وقد تمّ إبعادهم. غير انه لا بد ان تسجل لعهد اول مسعاً لتجاوز مبدأ طائفية الوظيفة في حركة تشكيلات شاملة عام 1974. وقد سمي في عهد الرئيس فرنجية الدكتور علي الخليل وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري.

## العهد السادس للاستقلال: 1976 - 1982 عهد الرئيس الياس سركيس

بالرغم من ان القوى السياسية التي أحاطت بالرئيس سر كيس كانت معبأة للقيام بعمل إصلاح في الإدارة، وقد تمّ بالفعل السعي لوضع دراسة من خلال هيئات الرقابة كان من شأنها ان تساهم في عملية الإصلاح، إلا ان الوضع الأمني والتدخل المعاكس لقوى الأمر الواقع حال دون الإنجاز، وانحصر الأمر بإصدار بعض المراسيم الاشتراعية لغاية حزيران 1977 وأبرز ما تناولته في الحقل الإداري.

- تحديث نظام الموظفين ونظام الإدارات العامة بإدخال بعض التعديلات عليها.
- دعم اللامركزية الإدارية وإنشاء اتحادات البلديات.
- غير ان الإدارة حافظت على وحدتها من حيث التثام مجالسها وهيئاتها ووحدة أمكنتها المادية، وعلى الأخص على مستوياتها القيادية، وتمّ تعيين القاضي سامي يونس وزيراً للإصلاح الإداري.

### العهد السابع للاستقلال: 1982 - 1988 عهد الرئيس أمين الجميل

إبتدع هذا العهد الإدانة عن طريق لجنة استثنائية، لا وجود لها في القوانين ولا في الأنظمة، دون مراعاة لأبسط الأصول الإدارية، وفي طليعتها حق الدفاع عن النفس، وقد تمّ إقالة عدد من قيادي الإدارة من مراكزهم، كما تمّ إعطاء الحكومة صلاحيات استثنائية وكان من نتيجة ذلك صدور 183 مرسوماً اشتراعيًا، وقد تناولت تلك المراسيم:

- وضع نظام للموظفين بالمرسوم الاشتراعي رقم 149 تاريخ 1983/9/17 والذي هتك نظام الموظفين العام (المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته) وتجاهل جميع المستجدات في أنظمة الموظفين في العالم من حيث مبدأ الانتساب الى النقابات، حق الإضراب، انتساب الموظفين الى الأحزاب بالإضافة الى رفعه الحصانة الدائمة عن الموظفين.
- وضع نظام جديد لمجلس الخدمة المدنية، كان من شأنه فيما لو طبق ان يصدر ركائز هذا المجلس.
- ترغيب الموظفين بالاستقالة، وفتح الأسلاك على بعضها البعض، بغية ملء الشواغر.
- رفعه الحصانة الدائمة عن الموظفين بتعميم مبدأ الاستيداع العفوي على جميع الموظفين من مختلف الفئات وإقرار مبدأ التسريح الحكمي للموظف وإخراجه من الملاك واعتبار الملاكات مادة تنظيمية، بحيث يسهل إحداثها او إلغاؤها بمرسوم.
- تعدّي سلطات إدارية على حق رئيس الوزراء الدستوري في اقتراح المراسيم، ورهن ذلك بالإنتهاء المطلوب من قبل الموظفين الذين يتولون السلطات الإدارية.

إلا أن النقمة العارمة التي واجهت هذه المراسيم الاشتراعية، أدت الى إلغاء بعضها سنداً للقانون رقم 84/4 تاريخ 1984/6/22 والذي أعطى حكومة المرحوم الرئيس رشيد كرامي حق إصدار مراسيم اشتراعية للإلغاء والتعديل.

### **العهد الثامن للاستقلال: 1989 - 1998 عهد الرئيس الياس الهراوي**

بدأ هذا العهد بإقرار وثيقة الوفاء الوطني - الطائف - والتي نصت على تحقيق اللامركزية الإدارية - إلغاء الطائفية في الإدارة - إعادة النظر في التقسيمات الإدارية. وقد عهد في الحكومة الثانية برئاسة الرئيس عمر كرامي للوزير زاهر الخطيب بمهام مسؤولية وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري. وقد طرح ما سمي بـ "وثيقة الإصلاح الإداري" التي اعتبرت ان الإصلاح هو مسؤولية وطنية وليست مسؤولية فرد. وان الإصلاح لا يعني بالمفهوم الحصري صرف موظفين، وتعديل ملاكات، إنما هو إعداد وتكوين وتدريب وحوافز ومتابعة وتفعيل لتنمية الموارد البشرية. بعد انتخابات العام 1992 وتولي الرئيس رفيق الحريري حكومته الأولى في هذا العهد. ومن دون طلب الصلاحيات الاستثنائية، صدر القانون رقم 199 تاريخ 1993/2/27 ويتضمن أحكاماً خاصة بالموظفين في الإدارات العامة ما عدا الفئة الأولى.

كما صدر قانون آخر رقم 200 تاريخ 1993/3/2 ويتضمن أحكاماً خاصة بالمستخدمين في المؤسسات العامة والبلديات واتحاد البلديات. ونتيجة لذلك تم استقالة 3100 موظف معظمهم من أفراد الهيئة الموحدة المؤلفة من بعض قيادات هيئات الرقابة، والتي أبلغت أسماء المطلوب صرفهم ولم يتم إيداعها ملفاتهم الشخصية.

وقد عاد معظم هؤلاء المصرفيين الى وظائفهم نتيجة أحكام صادرة عن مجلس الشورى ولعدم توافر الأسباب التي تجيز الصرف. وقد عين الوزير طيارة خلفاً للوزير الخطيب ثم في 1995/5/25 عين الوزير أنور الخليل وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري وقد سعى للحصول على قرضين مائليين من البنك الدولي ومن الصندوق العربي، لتبدأ فعلياً إعادة تنظيم شاملة لسائر الإدارات العامة والمؤسسات العامة. واستكملت المتابعة مع الوزير بشارة مرهج الذي عين في 1996/11/7 وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري، والذي استند الى ما تم تحضيره، فعمل على وضع أول خطة استراتيجية لتطوير الإدارة اللبنانية.

### **العهد التاسع للاستقلال: 1998 - عهد الرئيس اميل لحود**

حل في عهد الحكومة الأولى من هذا العهد الدكتور حسن شلق وزير دولة للإصلاح الإداري، وهو المتمرس في أجهزة الرقابة والرئيس السابق لمجلس الخدمة المدنية، وقد حاول جاداً توظيف خبرته وعلمه ونزاهته في متابعة مهامه. في حكومة العهد الثانية برئاسة الرئيس رفيق الحريري، أوكلت الى حقيبة

وزير الدولة للإصلاح الإداري، وقد عملت مباشرة على تعديل التسمية الى وزير دولة للتنمية الإدارية، من منطلق ان الإصلاح الإداري لا يجب ان يخفي وراءه حصراً عزل موظفين او تعيين موظفين، وهي أمور على أهميتها مناصرة بأجهزة الرقابة في حين تهدف التنمية الى التطوير والتحديث... وسرعان ما تكون لدى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وفريق عمله، قناعة بأن برنامج الإصلاح الإداري الذي اعتمد في عهد الرئيس فؤاد شهاب كان ولا يزال أهم عملية إصلاحية شهدتها الإدارة العامة، لذلك أردنا المحافظة عليها واستوحينا من روحية هذا البرنامج لوضع استراتيجيا للتنمية وتطوير الإدارة العامة تتلاءم مع متطلبات عصرنا الحديث. وقد أقرّ مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 39 بتاريخ 2001/9/13 هذه الاستراتيجية وعملنا على وضعها قيد التنفيذ من خلال سلسلة من المشاريع تتلاءم مع التوجهات والخطوط العريضة التي تنص عليها. وذلك بالتعاون مع خبراء الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج ARLA. وحيث ان إنشاء وتنظيم أجهزة الرقابة قد يكون من أهم إنجازات العملية الإصلاحية في عهد الرئيس فؤاد شهاب، فقد وفر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية المساعدة الى كل من مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة والهيئة العليا للتأديب من أجل تنفيذ خطة تهدف الى دعم وتعزيز قدراتها المؤسساتية. وقد نتج عن خطة تطوير وتحديث مجلس الخدمة المدنية عدداً من النصوص والأنشطة نذكر منها: وضع مشروع قانون جديد لمجلس الخدمة المدنية، تطوير نظام جديد لتقييم الأداء لموظفي الإدارة العامة، إعداد شرعة سلوكية الموظف في القطاع العام ودليلاً لحقوق وواجبات الموظف، وضع النصوص القانونية اللازمة لتطوير أنظمة الترقيّة والترفيح والمكافآت والمباريات.

كما نتج عن الخطة الهادفة الى تعزيز القدرات المؤسساتية للتفتيش المركزي دورات تدريبية للمفتشين ومشروع قانون جديد للتفتيش المركزي ونظام لقياس الأداء المؤسسي من خلال مؤشرات محددة اما بالنسبة لديوان المحاسبة، فقد نتجت الخطة الهادفة الى تعزيز قدراته المؤسساتية عن وضع نصوص قانونية جديدة لتعديل الأنظمة التي تتعلق بعمل الديوان في ضوء مستجدات ومتطلبات العصر وتصميم برنامج تدريبي لمدققي الحسابات. وقد تمّ العمل على مكنتة الهيئات الرقابية وتزويدها بالتجهيزات المعلوماتية وتحديداً مكنتة القرارات الصادرة عنها ومكنتة دورة العمل والمعاملات وتحديث البنية التحتية للشبكة المعلوماتية ومكنتة العقوبات والتنويهات الصادرة عن هيئة التفتيش وتصميم أنظمة معلوماتية خاصة برقابة ديوان المحاسبة على الإدارات العامة والبلديات ومكنتة قواعد بيانات الموظفين كافة في مجلس الخدمة المدنية.

من جهة ثانية تميّز عهد الرئيس فؤاد شهاب بصدور المرسوم الاشتراعي رقم 111 المتعلّق بتنظيم الإدارات العامة. وحيث انه كان من الضروري مراجعة النصوص القانونية التي تقادم عليها الزمن، فقد عملنا بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية وإدارة الأبحاث والتوجيه على إعادة تنظيم الهيكلية الإدارية في الدولة وذلك من خلال وضع هيكلية إدارية جديدة للوزارات كافة وفقاً لآلية محددة تركز على أهداف كل قطاع وانطلاقاً من الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة سابقاً. وقد قمن من خلال هذا العمل الذي يستمر مع الوزير الحالي بإعادة تحديد مهام ومسؤوليات الإدارات الرسمية، في ضوء التوجهات والسياسات الراهنة الرامية الى تقليص حجم وكلفة القطاع العام. وقمنا كذلك بوضع مشروع نظام جديد للمؤسسات العامة تفعيلاً لدورها. كما أنجزنا مشروع توصيف وتصنيف الوظائف وعملنا على تطوير الأداء وعلى تحسين أداء الموظفين في عدد كبير من المؤسسات والإدارات. كما توقفت الهيئة المركزية للإصلاح الإداري عام 1958 على وجوب إلغاء المعاملات الإدارية غير الضرورية وتبسيط الأساليب والإجراءات وقد أولينا هذه المهمة عام 2001 اهتماماً خاصاً لكون تبسيط الإجراءات عمل دائم ومستمر يهدف الى تخفيض البيروقراطية وتحسين الخدمات للمواطنين. وقد تشكلت لهذه الغاية فرق عمل مشتركة من إدارة الأبحاث والتوجيه ومكتبنا والخبراء الأوروبيين عكفت على درس وتحليل عدداً من المعاملات وتقدمت باقتراحات عملية لتبسيطها. وقد تبين لنا بأن تبسيط الإجراءات هو المهمة الأصعب إنجازها بسبب نوعية العمل الإداري وبيروقراطيته من جهة وتقاعس الموظفين وعدم تعاونهم لأسباب التي تعرفون من جهة أخرى. ولم يهمل برنامج الإصلاح الذي وضع في عهد الرئيس شهاب موضوع وسائل وأساليب العمل فقد عمل على تزويد الإدارة بالتجهيزات الميكانيكية الضرورية. ومع تطور الزمن تحول اهتمامنا، ضمن التوجه نفسه الى مكننة الإدارات الرسمية. فوضعنا استراتيجيا الحكومة الإلكترونية للوصول الى جميع المعلومات والخدمات الحكومية إلكترونياً وأطلقنا مشاريع التحديث للإدارات والمؤسسات العامة التي تتضمن حلولاً تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تجدر الإشارة الى ان الحكومات تجد اليوم نفسها بحاجة الى صيغة جديدة لدورها في ظل التوجه المتزايد لتحرير التجارة الدولية والضغوطات الاقتصادية، ولما كبة الثورة التكنولوجية والتنافسية العالمية. ويقوم هذا الدور على إقامة علاقات جديدة بين الدولة من جهة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى، وإعادة ترتيب وظائف ومسؤوليات الدولة بما يتلاءم مع قدراتها وإمكاناتها للاحتفاظ بأكثرية أهمية - مع الاستمرار في ضمان حقوق المواطن الاجتماعية. وقد حاول مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية التركيز على ضرورة إعادة تحديد دور الدولة لجهة تحديد الأنشطة والخدمات التي يمكن للقطاع الخاص ان ينفذها بكفاءة عالية وبكلفة أقل مما يتكبده القطاع العام. فنظم المكتب مؤتمراً حول هذا الموضوع في أيار 2001

وقد صدرت عن المؤتمر توصيات تتعلق بعملية الخصخصة تبناها مجلس الوزراء. كما قام المكتب في مجال الخصخصة بدعم إنشاء الهيئة الناظمة للاتصالات والهيئات الناظمة للطيران المدني والنقل البري والبحري من خلال مشروع برنامج إعادة تأهيل الإدارة العامة في لبنان الممول من الاتحاد الأوروبي.

وفي سياق ما تقدم، وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية دراسة حجم القطاع العامة وتقديماته ونفقاته. وقد تضمنت الدراسة توصيات ملموسة لخفض إنفاق الدولة في جميع القطاعات بغية الوصول الى إدارة مصغرة وديناميكية وفاعلة تملك رؤيا عصرية لدور ومسؤوليات الإدارة المركزية وقادرة على تلبية طموحات المواطنين ورسم علاقات جديدة مع قوى السوق بما يتناسب مع المتغيرات المحلية الدولية.

وأخيراً لا آخراً، وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروع قانون إنشاء مرجعية وطنية تدعى "وسيط الجمهورية" تهدف الى إعطاء المواطن الذي يشعر بالظلم وسيلة إضافية وأخيرة لإظهار حقه بمساعدة الوسيط. وقد أرسلنا هذا المشروع الى رئاسة الحكومة، كما فعلنا بكل المشاريع التي مرّ ذكرها أعلاه، فمنها ما أقرّ (القليل) ومنها ما أحيل الى لجنة وزارية لدراسته.

في الوقت الراهن يتولى الوزير كريم بقرادوني مهام وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وهو يتابع باهتمام جميع المشاريع السابقة ويسعى الى إطلاق خطة عمل جديدة للمشاريع المقترحة والمعدة على ما عرف عنه من تنوع النشاط والنباهة.

وفي الختام، أستخلص ما يأتي:

- 1- ان هدف كل إصلاح هو تأمين "أفضل خدمة بأقل كلفة وبأسرع وقت".
- 2- إن أفضل محاولة للإصلاح الإداري في لبنان هي محاولة الرئيس شهاب.
- 3- لحسن الحظ ان معظم ما استحدث من بعده ألغي او بقي حبراً على ورق. ولم يزل بالإمكان الاعتماد على ما حققه عهده كأساس لكل إصلاح مستقبلي.
- 4- إن الإصلاح ليس كما يقولون مستعصياً او مستحيلاً وهو يتطلب فقط أمرين:  
الأول: قرار حاسم لدى السلطة السياسية بإجراء إصلاح إداري، وهذا القرار لم يتخذ حتى الآن مهما قيل وكتب.

الثاني: اعتماد وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومحاسبة المرتكبين عن طريق الهيئات الرقابية اعتباراً من ان "الدولة التي لا تحاسب ليست دولة على الإطلاق".